أثر المساعدات الخارجية
على الفقر في الدول المتلقية

أثر المساعدات الخارجية على الفقر فى الدول المتلقية
دراسة تطبيقية(*)

١- مقدمة البحث

تصاعد الاهتمام بقضايا الفقر على المستوى العالمى وفى الدول النامية بصفة خاصة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى. حيث فرضت التحديات العالمية الجديدة (العولمة والانفتاح الخارجى) مخاوفاً بشأن تزايد فجوة الفقر واتساع الفروق الاجتماعية سواء على المستوى العالمى أو على المستوى المحلى. وبناءً عليه اتفقت المنظمات الدولية على أن السبيل الوحيد لتحقيق نمواً متواصلاً هو تخفيض أعداد الفقراء فى العالم. حيث ذكر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ أن الفقر يلقى بظلاله الوخيمة على أكثر من بليون نسمة ممن يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، بينما يعيش أكثر من ٢ بليون نسمة على أقل من دولارين فى اليوم الواحد، علاوةً على الأبعاد الأخرى للفقر والتى تتعدى مجرد فقر الدخل، حيث ما زال معظم الأشخاص فى الدول الأقل نمواً محرومين من حق التعليم وحق الحصول على أنظمة ملائمة للخدمات الصحية والصرف الصحى ومياه الشرب. ومن هذا المنطلق جاء إعلان الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠ بضرورة الالتزام بتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية فى الألفية الجديدة. وتتمحور هذه الأهداف حول مكافحة وتقليص الفقر بكل أبعاده. ومما لا شك فيه أن هناك عديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والثقافية والديمجرافية والمؤسسية التى من شأنها محاربة الفقر، ولأن المساعدات الأجنبية مثلت أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التى اعتمدت عليها الدول النامية لما يزيد عن نصف قرن مضى لتحسين مستوى المعيشة بها فقد برزت أهميتها في السنوات الأخيرة كأحد أهم المحركات ليس فقط لدفع عملية التنمية فى الدول الأقل نمواً بل لقمع الفقر المدقع فى العالم. وفى هذا الصدد أصبحت المساعدات الأجنبية من أهم المسائل المطروحة على الساحة العالمية لتحقيق الهدف المتفق عليه دولياً وهو خفض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مقارنةً بعام ١٩٩٠. وعلى هذا الأساس فقد تضمن إعلان مؤتمر «التمويل من أجل التنمية» الذى

(*) البحث منشور فى المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، العدد (٣١)، ٢٠٠٦م.

انعقد فى مونتيراي عام ٢٠٠٢ التاكيد على ضرورة رفع المساعدات التنموية الرسمية من مستواها الحالى آنذاك ٠,٢٢٪ من إجمالى الدخول القومية للدول المانحة لتصل إلى ٠,٧٪ بحيث تصل المساعدات إلى أكثر من ١٦٥ مليار دولار سنويا، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف مستواها الحالى.

وبناءً على ما سبق فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو «إلى أى مدى تنجح تلك المساعدات فى خفض حدة الفقر فى الدول المتلقية». ومن هنا جاء موضوع البحث وهو قياس وتحليل أثر المساعدات الخارجية على الفقر فى الدول المتلقية. وفى هذا الشأن يجب التطرق إلى عدد من الجوانب الهامة بما يمكن من الإحاطة بموضوع البحث، ويغطى معظم جوانبه وأبعاده تمشياً مع خطوات البحث العلمى. ومن أهم الجوانب التى يجب التعرض لها إشكالية البحث وأهدافه، ونوع البحث العلمى، والمنهج المستخدم، وفرضيات البحث، والأدوات والأساليب المستخدمة لإختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات، ثم يلى ذلك عرض لخطة البحث.

١/١ مشكلة البحث

تتلخص المشكلة الرئيسية التى يتصدى البحث لمعالجتها فى أن عدم الاتفاق بين الاقتصاديين حول أثر المساعدات الخارجية على الفقر قد أثار نوعاً من الغموض حول مدى كفاءة تلك المساعدات فى تحقيق المطالب الدولية بتخفيض الفقر المدقع، وحول مدى كفاءة النمط الحالى لتخصيص وإستخدام تلك المساعدات بما يتفق مع هذا الهدف، علاوة على ذلك أصبح هناك عدم وضوح بشأن السياسات الاقتصادية المناسبة لتفعيل دور المساعدات الاجنبية فى تخفيض الفقر. لذا فإن البحث الحالى هو محاولة لإزالة اللبس والغموض بشأن تلك المشكلات.

٢/١ أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في محاولة اختبار وقياس مدى واتجاه تأثير حجم المساعدات الخارجية على معدلات الفقر في الدول المتلقية. وتنبع أهمية البحث مما يلى:

- على الرغم من أن الهدف الأصلي للمساعدات هو القضاء على الفقر فإن معظم الدراسات فى هذا المجال ركزت على قياس أثر المساعدات على معدل النمو الاقتصادى كمؤشر للفقر.

- اعتمدت التنمية الاقتصادية ولفترة طويلة فى الدول النامية على المساعدات الأجنبية بمختلف أشكالها كأحد أهم مصادر التمويل. إلا أن الأمر الجدير بالذكر هنا هو بروز هدف تخفيض الفقر فى السنوات الأخيرة كأحد أهم الأهداف التى ينبغى على المساعدات الخارجية تحقيقها. ولكن النتائج التى تحققت فى هذا المجال لم تكن مشجعة. فقد كانت المعونة في معظم الأحيان غير فعالة أو حتى أدت إلى نتائج عكسية أكثر من تحقيقها لهدفها المقصود وهو حفز النمو وتخفيض أعداد الفقراء فى العالم، وعلي العكس أصبحت عديد من الدول المتلقية للمساعدات أفقر مما كانت عليه من قبل، ومن جهة أخرى هناك عديد من الدول تحسنت مؤشرات الفقر بها مع زيادة حجم المساعدات المقدمة لها. وفى هذا الصدد دلت مؤشرات التنمية فى العالم للبنك الدولى على أنه بينما نجحت مناطق شرق آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والكاريبى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى إحراز تقدماً فى مجال الهدف الخاص بخفض معدل وفيات الأطفال لأقل من خمس سنوات بمقدار الثلثين فى عام ٢٠٠٣ مقارنةً بعام ١٩٩٠ فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء ووسط آسيا تواجه تحدياً فى هذا الشأن وذلك على الرغم من زيادة نسبة المساعدات الخارجية المقدمة لكل هذه المناطق فى عام ٢٠٠٣ مقارنةً بعام ١٩٩٠. ومن جهة أخرى بينما أحرزت منطقتا شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تقدماً ملموساً فيما يتعلق بهدف حق التعليم للجميع وخفض معدل الأمية فما زالت دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء تواجه تخلفاً كبيراً فى هذا المجال. ومن جهة ثالثة بينما إنخفض عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً على مستوى العالم بنسبة ٢١٪ فى عام ٢٠٠٢ فقد تضاعفت هذه النسبة فى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وهى أكبر منطقة متلقية للمساعدات الخارجية.

ومن ثم يمكن تلخيص أهمية البحث فى مجموعة من التساؤلات، وهي: هل تعمل

المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر فى الدول المتلقية؟ وهل التأثير يتم بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر؟ وما مدى أمثلية وكفاءة النمط الحالى لتخصيص المساعدات الخارجية فى تخفيض الفقر؟وما هى السياسات الملائمة لتفعيل دور المساعدات فى تخفيض الفقر؟.

٣/١ الهدف من البحث

فى إطار تزايد المطالب الدولية بضرورة تكثيف حجم المساعدات الدولية كوسيلة لتخفيض أعداد الفقراء فى العالم، ومع عدم وجود اتفاق بشأن الأثر الصافى لهذه المساعدات على الفقر فإن الهدف الأساسى للبحث يتمثل فى التعرف على ما إذا كانت المساعدات الخارجية تنجح فى خفض الفقر وتحسين مستوى المعيشة فى الدول المتلقية أم على العكس من ذلك تؤدى تلك المساعدات إلى تزايد أعداد الفقراء وتراجع مستوى المعيشة فى الدول المتلقية. وفى هذا الصدد تهدف الدراسة إلى ما يلى:

- بحث اتجاه تأثير المساعدات الخارجية على مؤشرات الفقر فى الدول المتلقية.
- بحث وتحليل القنوات المحتملة لتأثير المساعدات على الفقر.
- التعرف على السياسات المناسبة لتفعيل دور المساعدات الخارجية فى تخفيض الفقر.

٤/١ فرضية البحث والأساليب المستخدمة.

تتمثل الفرضية الأساسية للبحث فى أن «زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول المتلقية يؤدى إلى تخفيض مستوى الفقر بها». وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب لإختبار الفرضية السابقة، وهي أسلوب مقارنة وملاحظة التغيرات فى متغيرات الدراسة (مؤشرات الفقر وحجم المساعدات الأجنبية) خلال الفترة محل البحث، واستخدام الفروض الإحصائية وأساليب القياس الكمى.

٥/١ منهجية البحث.

يستخدم علم الاقتصاد ثلاثة مناهج أساسية للبحث العلمى، وهي: ***البحث العلمى الإستنباطى***، والذى يعتمد على وضع فروض أساسية، ثم التسلسل منها للوصول إلى

استنتاجات محددة للوصول إلى نظرية خاصة محددة المعالم. و ***المنهج الاستقرائى*** وهو عكس المنهج السابق، حيث يعتمد على ملاحظة الواقع، ثم محاولة الاستقراء من هذه الملاحظات لبعض النظريات والاتجاهات، والعلاقات التى تفسر سلوك هذه الظواهر باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية. أما ***المنهج الفرضى (الاستنباطى الاستقرائى)*** فهو يبدأ بملاحظة المشكلة، ثم وضع الفروض والفرضيات عن طريق ليس ملاحظة المشكلة بل عن طريق استنباط الفرضيات من نظريات علمية سابقة.، ثم استنباط ما يترتب عليها من علاقات لمتغيرات الدراسة. وإستناداً إلى ما سبق فإنه يمكن القول أن المنهج المستخدم فى البحث الحالى يكون أكثر تمشياً مع ***المنهج الاستقرائى*** حيث تم فى البداية ملاحظة وتحديد المشكلة (وهي أن هناك علاقة غير محددة الاتجاه بين المساعدات الأجنبية والفقر فى الدول المتلقية)، ثم تحديد وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة فى البحث، كما تم جمع وتحليل البيانات والأرقام الخاصة بمتغيرات المشكلة، كما تم وضع الفرضية المتعلقة بالظاهرة وإختبارها من خلال أساليب التحليل والقياس، ومنها يتم التوصل إلى نتائج قد تتفق أو تختلف مع فرضيات الدراسة.

٦/١ خطة الدراسة.

تأسيساً على ما سبق يتم تقسيم البحث إلى ستة أجزاء، بخلاف المقدمة. حيث يعرض الجزء الثانى توصيف نظرى لمتغيرات الدراسة (الفقر، والمساعدات الأجنبية)، أما الجزء الثالث فيتناول تحليل الأثار المتوقعة للمساعدات على الفقر فى ضوء نتائج الدراسات التطبيقية التى تطرقت لبحث هذه الآثار. وسوف يتناول الجزء الرابع توصيف وتطبيق النموذج القياسى لاختبار الأثار سالفة الذكر لدول العينة على أن يتضمن هذا الجزء تحليل وتفسير للنتائج، أما الجزء الخامس فيتم فيه عرض لأهم السياسات والآليات الملائمة لتفعيل دور المساعدات فى تخفيض الفقر، وفيما يتعلق بالجزء السادس والأخير للبحث فسيتم فيه عرض لخلاصة البحث وأهم الاستنتاجات الأساسية.

٢- التوصيف النظرى لمتغيرات البحث

انطلاقاً من فرضية وهدف البحث فإنه من اللازم توصيف المفاهيم والمتغيرات

الأساسية للبحث والتى تتمثل فى الفقر، والمساعدات الأجنبية. ويشمل التوصيف مفاهيم وأبعاد تلك المتغيرات.

١/٢ مفهوم وأبعاد المساعدات الأجنبية

مع تعدد الهيئات والجهات والدول المانحة للمساعدات، ومع تعدد مصادر النشر تتعدد وتتنوع مفاهيم ومحتويات ومكونات المساعدات الأجنبية، وفى هذا الصدد توجد عدة تصنيفات للمساعدات الخارجية. فمن حيث ***الطبيعة المالية للمساعدات المالية*** توجد مساعدات فى صورة منح: وهي عبارة عن تحويلات نقدية أو عينية ولا تتضمن أى التزام مستقبلى بالرد، ومساعدات فى صورة قروض ميسرة: وهى تلك القروض التى تتضمن شروط وتسهيلات أفضل للمقترضين وتتضمن عنصر منحه لا يقل عن ٢٥٪. ويجب أن تكون تلك القروض ممنوحة لأغراض غير تجارية أى لا يحكمها دافع الربح والكسب. ومن حيث ***مصدر المساعدات*** فتوجد مساعدات عامة أو حكومية وتتمثل فى كافة تدفقات رؤوس الأموال من المصادر الرسمية. وعادةً ما يطلق عليها المساعدات الرسمية الانمائية **(Official Development Assistance)** وهى تشمل مساعدات ثنائية **(Bilateral Aid)** وهى تلك التى تتم بين حكومة دولة مانحة إلى حكومة أو منظمة غير حكومية فى الدول المتلقية، كما تتضمن مساعدات متعددة الأطراف **(Multilateral Aid)** وهى تلك المساعدات التى تقدمها هيئات رسمية متعددة الأطراف مثل منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية الدولية ومساعدات أعضاء الأوبك ومساعدات بنوك التنمية الإقليمية ومساعدات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ومساعدات خاصة وتشتمل على كل تدفقات رؤوس الأموال من المصادر الخاصة سواء أشخاص، بنوك تجارية، منظمات أهلية. وهى تأخذ شكل قروض ميسرة وغير ميسرة، واستثمارات مباشر وغير مباشرة. وغالباً ما يتم استبعاد المساعدات الخاصة من تعريف المساعدات الأجنبية، حيث يجب أن تحقق المساعدات ثلاث شروط أساسية وهي: أن تكون من مصادر رسمية، و أن تحتوى على عنصر منحة لا يقل عن ٢٥٪، وأن تكون بغرض التنمية. أما تصنيف المساعدات **من حيث *المشروطية*** فتوجد مساعدات مشروطة **(Tied**

Aid) وهى تلك المساعدات التى تكون مصحوبة بشروط ومطالب من جانب الجهة المانحة. بمعنى أن الجهة المتلقية لا تمتلك حرية استخدامها بل هى مقيدة الاستخدام كتلك التى تشترط أن تأتى مستلزمات المشروع الممول بالمساعدة من شركات تابعة للدول المانحة، أو قيود تتعلق بتخصيص القرض لشراء سلعة معينة أو استخدامه فى مشروع معين، ومساعدات غير مشروطة "**Untied Aid**": وهى تلك التى تقدمها الجهة المانحة للجهة المتلقية دون أن يصاحبها شروط. حيث تمتلك الجهة المتلقية حرية استخدامها وإنفاقها بما يحقق الأهداف التنموية بها. أما من **حيث نوع المساعدة** فتصنف إلى مساعدات نقدية (تتخذ شكل تحويات نقدية)، ومساعدات عينية (تتخذ شكل تدفقات سلعية وخدمية، مثل معونات الغذاء)، ومساعدات فنية (مثل الخبراء والفنيين وبرامج التدريب فى الدول المتلقية)، ومساعدات نوعية (مثل الائتمان التصديرى والضمانات المصرفية والإعفاءات الجمركية التى تقدمها دول متقدمة لدول نامية)، ومساعدات البرامج (وهي تلك التى تستخدم لتمويل الأهداف العامة للتنمية، كتمويل عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، أو تمويل برنامج معين للتصنيع أو التصدير، أو للطاقة)[1].

ويرتبط تقديم المساعدات الخارجية بمجموعة من الشروط والأهداف سواء تعلقت تلك الشروط والأهداف بالجهات المانحة أو بالجهات المتلقية. وتوجد عدة عوامل عامة تحكم تدفق المساعدات الخارجية، وهى[2]: الظروف الاقتصادية للدول المانحة والمتلقية،

---

(1) See:
- Daniel Ehrenfeld, "Foreign Aid Effectiveness, Political Rights and Bilateral Distribution", **The Journal of Humanitarian Assistance**, August 2005, PP: 3-8.
- Richard H. Bernsten, "Is More Foreign Aid The Answer", **GCSE Business Studies Development Papers, National Institute of Open Schooling**, 2003.
- أنور محمود عبد العال، «الآثار الاقتصادية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصرى ودورها فى الاصلاح الاقتصادى (١٩٧٥-١٩٩٦)»، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة**، ١٩٩٩، ص:٥-٦.
- محمد مصطفى أحمد مصطفى، «المساعدات الخارجية لمصر بين التنمية والاصلاح الاقتصادى: دراسة تحليلية عن تطور حجم المعونات الأجنبية لمصر ومجالات استخدامها ودورها فى برامج التنمية والاصلاح الاقتصادى»، **دار النهضة العربية**، ١٩٩٥، ص: ١٩-٢٤.

(2) See:
- Falilhm. Alsaaty, "Foreign Aid And Private Sector Development", **Journal of Applied African Business & Entrepreneur**, Vol.1, No.1, winter 2003, pp:4. =>

والمصالح والأحداث السياسية والاقتصادية للدول المتلقية، والمصالح الاستراتيجية بين الجهات المانحة والمتلقية، وطبيعة الموارد المالية الخاصة والمتعددة المتدفقة للدول المتلقية، الكوار، والمتغيرات الدولية والمحلية.

٢/٢ مفهوم ومؤشرات وأبعاد الفقر

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى أثارت التحديات العالمية الجديدة (العولمة ـ التكتلات ـ الانفتاح الخارجى) مخاوفاً بشأن تزايد فجوة الفقر فى الدول الأقل نمواً والتى لا تزال تصطدم بعوائق كبيرة تعوقها من الاندماج والمشاركة فى الاقتصاد العالمى. وهو ما جعل المنظمات الدولية تعطى اهتماماً أكبر بموضوع الفقر وسبل مقاومته. ومن هذا المنطلق توالت عديد من الأبحاث والدراسات فى محاولة منها لتوصيف وتعريف الفقر بصورة تغطى كل جوانبه. وفى هذا الصدد تم إقتراح عدد من المؤشرات لقياس الفقر، وتعددت مفاهيمه، ومنها: **الفقر المطلق** ويشير إلى وجود حد أدنى لمستوى الدخل أو الإنفاق أو الاستهلاك الضرورى الذى يجب على كل فرد إحرازه لجعله باقياً على قيد الحياة. ويكون هذا الحد ثابتاً ومطلقاً عبر الزمان والمكان ولا يتغير مع تغير توزيع الدخل. ويتصف الفرد بأنه فقيراً إذا كان دخله أو إنفاقه أقل من مستوى خط الفقر. أما **الفقر النسبى** فيعرف بأنه مدى ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان. حيث يتم تصنيف الأفراد على أنهم فقراء ليس عن طريق مقارنتهم بخط فقر ثابت بل عن طريق مقارنتهم بشريحة معينة من السكان، وعادةً الفقر فى هذه الحالة يعرف بأنه عندما يمتلك الأشخاص دخلاً أقل من ٢٥٪ من الدخل المتوسط فى المجتمع. **والفقر الموضوعى** والذى وفقاً له يتم الاستناد الى معايير مالية لقياس الفقر أو الرفاهية، مثل دخل الفرد والإنفاق الاستهلاكى ويعرف عادةً بمنهج الرفاهية. أما وفقاً **للفقر الشخصى** فيتم الاستناد إلى تفضيلات وتقييمات الأشخاص المتعلقة بمنافع السلع والخدمات. أما **الفقر الفسيولوجى** فيعرف بأنه انعدام الفرص فى الحصول على الدخل والتغذية والصحة والتعليم والمأوى بما يمكن من تحقيق مستوى

=- J. I. Round, & M. Odedokun, "Aid Effort & its Determinants", **WIDER, United Nation University, Discussion Paper No2003/03**, January 2003, PP: 5-8.
- Jan Willem Gunning, "Rethinking Aid", Paper Presented at the 12**th Annual bank Conference on Development Economics, World bank**, April, 2000, PP: 1-5.

معيشى لائق. بينما **الفقر الاجتماعى** يعنى انعدام الفرص فى الحصول على أى مزايا اجتماعية أو اقتصادية أو إنسانية كحق الحصول على الأرض، والسكن، والعمل، والموارد الطبيعية أو البنية الأساسية وغيرها من العناصر التى من شانها توليد الدخل، كذلك تشمل الحرمان من الحصول على أى فرص فى مجال تنمية المهارات والمعارف والمشاركة السياسية والاجتماعية. ومع تعدد مفاهيم الفقر تعددت مؤشراته بين مؤشرات مالية، ومؤشرات مادية ومؤشرات نوعية. **منها:** مؤشر الدخل، ونسبة السكان تحت خط الفقر، ومؤشر فجوة الفقر (يقيس المسافة الوسطية بين الدخل الوسيط للفقراء وخط الفقر المحدد كنسبة مئوية من خط الفقر)، واحتياجات الفرد من السعرات الحرارية. ولكن منذ بداية التسعينيات بدأت تتكون قناعة لدى عديد من الاقتصاديين بأن المقاييس المستندة إلى الدخل لا تعكس بشكل دقيق الفقر بمختلف جوانبه، حيث لا تكشف نوعية الحياة الإنسانية. لذا فقد طرح البرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى أول تقرير للتنمية البشرية فى عام ١٩٩٠ مؤشراً للتنمية البشرية يعكس الأبعاد الأساسية لرفاهية الإنسان ولنوعية الحياه. حيث هذا المؤشر هو مزيج من ثلاث مؤشرات وهى: معدل العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط الدخل، معدل المعرفة. وقد اعتمدت عليه عديد من المنظمات والدراسات كمقياس للفقر حيث أنه يعكس ويصف مظاهر الفقر وأبعاده. وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) أدنى مستوى، و(١٠٠) أعلى مستوى للتنمية البشرية(٣).

٣- الإطار النظرى لتحليل الآثار المتوقعة للمساعدات الخارجية على الفقر

على الرغم من مرور ما يزيد عن نصف قرن على تدفق المساعدات الخارجية التنموية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نمواً إلا أن تزايد المطالب الدولية بتكثيف المساعدات

(3) See:
- Jonathan Bradshaw and Naomi Finch, "Core Poverty", **Paper for a seminar at Centre for the Analysis of Social Exclusion, LSE, London**, March , 2001.
- Julio Boltvinik , "Poverty Measurement Methods", **SEPED, Series on Poverty Reduction. UNDP**, 2003.
- Renata Lok Dessallien, "Review of Poverty Concepts and Indicators", **SEPED, Series on Poverty Reduction. UNDP**, 2003.
- Somchai Jitsuchon, " Alternative Approach to Poverty Measurement :An Experiment with Data", **TDRI Quarterly Review**, Vol. 15, No. 1, March 2000, pp. 18-22.

الأجنبية لقمع الفقر ومواجهته قد أبرز أهمية دراسة التأثير المحتمل للمساعدات الأجنبية على الفقر فى الدول المتلقية. وفى هذا السياق قامت عديد من الدراسات ببحث تأثير المساعدات على الفقر، إلا أن جدلية هذه العلاقة لم يتم حسمها سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى. حيث انتهت نتائج عديد من الدراسات إلى أن المساعدات قد تؤثر إيجابياً على الفقر، ودراسات أخرى انتهت إلى أن هذا التأثير سلبى. ومن جهة أخرى قامت دراسات عديدة بقياس هذا التأثير بصورة مباشرة، ودراسات أخرى انصرفت إلى قياس تأثير المساعدات من خلال تأثيرها على مجموعة من القنوات والمتغيرات المحددة للفقر. وفى هذا الصدد يتم عرض لنتائج أهم الدراسات فى هذا السياق وذلك للتوصل إلى إطار نظرى لقنوات واتجاهات التأثير المحتمل للمساعدات الاجنبية على الفقر فى الدول المتلقية.

- قامت دراسة (**Feyzioglu, Swaroop, Zhu 1996**) بإختبار تأثير المساعدات الأجنبية على الفقر بشكل مباشر من خلال استخدام مؤشري «معدل وفيات الأطفال الرضع» و«معدل القيد بالتعليم الابتدائى»، وبشكل غير مباشر من خلال تأثير المساعدات الأجنبية على الإنفاق العام ومكوناته وذلك لعينة مكونة من ١٤ دولة نامية خلال الفترة (١٩٧١ – ١٩٩٠). وتوصلت إلى أن زيادة المساعدات الرسمية للتنمية كنسبة للناتج المحلى الإجمالي بدولار تؤدى إلى زيادة كل من الإنفاق الجارى والإنفاق الاستثمارى العام كنسب للناتج بنحو ٧٥ سنت، و٢٥ سنت على التوالى فى الدول المتلقية. كما دلت النتائج على أن زيادة المساعدات الخارجية لقطاع الصحة بنحو ١٪ كنسبة للناتج المحلى الإجمالى تعمل على خفض معدل وفيات الأطفال بنحو ٣١٪ وهذا التأثير معنوى، بينما لا يوجد أى تأثير معنوى للمساعدات المخصصة لقطاع التعليم على معدل القيد بالتعليم. وهو ما يدل على عدم كفاءة إستخدام تلك القروض فى قطاع التعليم[٤].

- وتوصلت مجموعة من الدراسات لـ(**Dallar 1997,1998,1999**) عن اختبار تأثير المساعدات الأجنبية على معدل النمو الاقتصادي إلى نتائج هامة محتواها أن المساعدات الأجنبية كنسبة للناتج لا تحدث تأثيراً معنوياً على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، إلا

(4)Tarben feyzioglu, Vinaya Swaroop, Min Zbu, "Foreign Aid Impact on Public Spending", **Policy Research Working Paper, NO. 1610 ; World Bank**, May, 1996.

أن متغير التفاعل بين المساعدات الأجنبية وكفاءة السياسات الاقتصادية الكلية يحدث تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على معدل النمو وذلك لعينة من الدولة النامية خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٣). ومتغير كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية هو عبارة عن متوسط مجموع ثلاثة مؤشرات وهي: مؤشر الانفتاح التجاري (متغير صورى يأخذ القيمة (١) إذا كان متوسط التعريفة الجمركية أكبر من ٤٠٪ وعلاوة السوق السوداء أكثر من ٢٠٪، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك) ومؤشر خاص بفائض أو عجز الموازنة العامة، ومؤشر خاص بمعدل التضخم، أما مؤشر الكفاءة المؤسسية فيتكون من خمس مؤشرات فرعية، وهى كفاءة الجهاز البيروقراطى، والفساد فى القطاع الحكومى، وتنفيذ أحكام القانون، وتنفيذ التعاقدات، وحماية القطاع الخاص ضد مخاطر استغلال. ويتراوح نطاق المؤشر من صفر إلى ٦ (القيمة الأعلى تعنى كفاءة مؤسسية أعلى). وهو ما يعنى أن المساعدات الأجنبية تنجح فى تحقيق معدلات مستدامة للنمو وفى تخفيض الفقر بشرط وجود بيئة مؤسسية واقتصادية جيدة فى الدول المتلقية(٥).

- وعلى الجانب الآخر فبخلاف الدراسات السابقة أكدت دراسة (**Lensink & White, 2001**) أن المساعدات الأجنبية تعمل على تخفيز معدل النمو بغض النظر عن مستوى كفاءة البيئة المحلية. حيث أظهرت نتائج التقدير لعينة مكونة من ١٣٨ دولة خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٢) أن كل زيادة بـ١٠٪ فى نسبة المساعدات للناتج تؤدى إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد بنحو ١,٥٪. أما متغير التفاعل بين المساعدات ومؤشر كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية فهو ليس معنوى. كذلك دلت النتائج على أن المتغير التربيعى للمساعدات الأجنبية كنسبة للناتج يحدث تأثيراً سلبياً ومعنوياً على معدل النمو. وهو ما يدل على أن المساعدات الأجنبية تتناقص مساهمتها الحدية مع زيادة حجمها حيث أنها تتعدى تلك اللازمة لتمويل للاستثمارات المربحة الأمر الذى يعمل على تحويل جانب

---

(5) See:
- Craig Burnside and David Dollar, "Aid, Policies, and Growth", **Policy Research Working Paper, NO. 1777, World Bank**, 1997.
- ---------- , "Aid, The Incentive Regime, and Poverty Reduction", **Policy Research Working Paper, NO. 1937, World Bank**, 1998.
- Paul Collier, and David Dollar, "Aid Allocation and Poverty Reduction", ", **Policy Research Working Paper, NO. 2041, World Bank**, 1999

كبير منها إلى المجالات الاستهلاكية الحكومية وإلى الاستثمارات غير المنتجة وهو ما يعمل على تراجع معدل النمو[٦].

- وعن أثر المساعدات الأجنبية على الفقر توصلت أحد الدراسات لعينة مكونة من ٥٧ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٨) إلى أن زيادة المساعدات الأجنبية تؤدى إلى زيادة النفقات الحكومية المخفضة، وأن زيادة النفقات الحكومية المخفضة للفقر تؤدى إلى تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية وتخفيض معدل وفيات الرضع. أما المساعدات الأجنبية فلم تحدث أى تأثير مباشر ومعنوى سواء على مؤشر التنمية البشرية أو على معدل وفيات الرضع[٧]. وفى نفس الإتجاه توصلت دراسة أخرى لنفس النتائج السابقة وذلك لعينة من ٣٨ دولة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨). وأضافت الدراسة أن تلك النتائج تكون أقوى للدول الأفقر حيث أن زيادة نفس الوحدة من المساعدات تؤدى إلى تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية وتخفيض معدل وفيات الرضع بنحو ٠,٩٪ و١,٦٪ للدول الأفقر، وبنحو ٠,٤٪، و١,٣٪ للدول الأقل فقراً. وتفسير النتائج السابقة هو أن الدول الأفقر هي التى تتسلم قدراً أكبر من المساعدات التنموية، كما أن انخفاض مستوى الرفاهية يتيح مجالات وفرص أكثر تنوعاً لجلب المساعدات الأجنبية وتوجيه الموارد الحكومية العامة لها[٨].

- وقامت إحدى الدراسات بتقدير أثر المساعدات الأجنبية على ثلاث محددات هامة للنمو، وهما: معدل الاستثمار، نسبة الواردات للناتج ، نسبة الاستهلاك الحكومى للناتج. وقد أظهرت نتائج التقدير لعينة مكونة من ٢٤ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٧) أن زيادة المساعدات الأجنبية كنسبة للناتج بـ١٠٪ تؤدى إلى زيادة معدل الاستثمار المحلى بنحو ٥٪. وأن زيادة نسبة المساعدات الأجنبية للناتج المحلى

(6) Robert Lensink, & Howard White, **"Are There Negative Returns To Aid?", Journal of Development Studies**, Vol. 37, No. 6, 2001, PP: 42-62.
(7) Karuna Gomanee and Oliver Morrissey, "Evaluating aid Effectiveness Against A Poverty Reduction Criterion", **Paper Presented at Project of "Poverty Leverage of Aid", Nottingham**, April 2002.
(8) Karuna Gomanee Sourafel Girma, & Oliver Morrissey, "Aid, Public spending and Human Welfare: Evidence from Quintile Regressions", **Paper for a Session on "Poverty and Human Development" at the DSA Annual Conference, Glasgow,** 10-12 September 2003.

الإجمالى بحوالى ١٠٪ تؤدى إلى زيادة نسبة الواردات للناتج بنحو ٧٪. أما تأثير المساعدات الأجنبية على الاستهلاك الحكومى فهو غير معنوى[٩].

- وفى أحد الدراسات الهامة لـ **kosack, Tobin, 2003** تم التوصل باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين وذلك لعينة مكونة من ١٠٣ دولة إلى أن زيادة المساعدات الرسمية الإنمائية كنسبة للناتج بنحو ١٠٪ تعمل على زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,٧٪ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩). وقد قامت الدراسة بتصنيف دول العينة إلى عدة مجموعات استناداً إلى قيم مؤشر التنمية البشرية المتعلق بهم، وفى هذا السياق دلت النتائج على أنه فى حالة الدول التى تحصل على مؤشر للتنمية البشرية يقل عن ٢٥ درجة فإن تأثير المساعدات على كل من معدل النمو ومؤشر التنمية البشرية سالب ومعنوى، ولكن هذا التأثير موجب ومعنوى للدول التى لديها مؤشر للتنمية يزيد عن ٥٠ درجة. وهو ما يعنى أن زيادة المساعدات الأجنبية تحدث تأثيراً إيجابياً على تخفيض الفقر وهذا التأثير أقوى للدول التى تتمتع بمستوى أعلى للتنمية البشرية البشرية (مستوى أقل للفقر)[١٠].

- وقد أشارت مجموعة من الدراسات إلى أن تأثير المساعدات على الفقر يختلف باختلاف نوع للمساعدة. وفى هذا السياق أوضحت دراسة **(Sawada, 2003, 2004)** أن القروض أكثر فاعلية فى تحفيز النمو مقارنةً بالمنح، بينما تكون الأخيرة أكثر كفاءة فى تخفيض الفقر بشرط أن توجه لبرامج تستهدف قمع الفقر مباشرةً. وذلك لعينة مكونة من مجموعة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل (٦٨ دولة) خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٧). حيث أن القروض تكون أكثر ارتباطاً بالنمو من المنح، حيث عادةً ما يتم توجيه القروض لتمويل مشروعات بنية أساسية وبرامج تنموية، أما المنح فعادةً ما يتم توجيهها إما لاعتبارات استراتيجية أو إنسانية. كما أنه نظراً لوجود مدفوعات مستحقة مرتبطة بالقرض فإنه عادةً

(9) Karuna Gomanee Sourafel Girma, & Oliver Morrissey, "Aid and Growth in Sub-Saharan Africa: Accounting for Transmission Mechanisms", **CREDIT Research Paper, Centre For Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham,** NO. 02/05, February 2002.

(10) Stefen Kosack, & Jennifer Tobin, "Funding Self-Sustaining Development: The Role of Aid, FDI and Government in Economic Success", **Paper for Presentation at the linter Political Economy Seminar**, December, 2003.

ما تلجأ الدول المتلقية إلى توظيف تلك القروض فى مشروعات استثمارية مدروسة بدقة ومأمونة العائد(١١)

- وفى نفس الاتجاه أوضحت دراسة (Clemens, 2004) لعينة مكونة من ٦٧ دولة نامية خلال الفترة (١٩٧٤ – ٢٠٠١) أنه لم تظهر المعاملات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية (مساعدات الغذاء، والإغاثة، والطوارئ) والمساعدات طويلة الأجل (الممنوحة لدعم الإصلاح السياسى وحماية البيئة، وتنمية قطاع الصحة والتعليم وتنظيمات المجتمع المدنى) أي تأثير معنوى على النمو، بينما أظهرت المساعدات قصيرة المدى (الممنوحة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وتمويل برامج الطاقة، وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية) تأثيراً موجباً ومعنوياً على النمو. وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن المتغير التربيعى للمساعدات سالب ومعنوى إلا أن التفاعل بين المتغير التربيعى للمساعدات قصيرة المدى مع مؤشر الكفاءة المؤسسية موجب ومعنوى، وهو ما يعنى أنه يمكن التغلب على مشكلة تناقص المساهمة الحدية للمساعدات على النمو فى الدول المتلقية من خلال تحسين كفاءة البيئة المؤسسية المحلية، وهو الأمر الذى يؤدى بدوره إلى توسيع القدرة الاستيعابية للدولة ويعمل على تحسين كفاءة استخدام وتخصيص المساعدات الخارجية، ومن ثم توفير الموارد اللازمة لخدمة الأعباء المستقبلية للقروض(١٢).

- وقد أوضحت دراسة هامة عن اختبار العلاقة بين المساعدات والنمو فى ٨٦ دولة نامية أن المساعدات لا تنجح فى زيادة معدل النمو إلا فى الدول التى لديها أسواق مال متطورة. حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير المساعدات الأجنبية على معدل

---

(11)See:
- Hirohisa Kohama. Yasuyuki Sawada, and Hisaki Kono, "Aid, Policies, and Growth Reconsidered", **Paper Presented at Workshop on "Quantifying the Impact of Rich Countries' Policies on Poor countries" at Centre for Global Development,** October, 2003.
- Yasuyuki Sawada. " Aid, Growth, and Poverty Reduction", **", Paper Presented at Seminar "Agriculture Development & Rural Poverty Under Asymmetric Globalization Processes & Differentiated Outcomes", European Association of Agricultural Economists.** September, 2004.

(12)Michael A. Clemens, Steven Radelet, Rikhil Bhavnani, "Counting Chickens When They Hatch: The Short –Term Effect OF Aid on Growth", **Centre for Global Development, Working Paper NO. 44, July, 2004.**

النمو سالب ومعنوى وذلك خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٠). أما معامل تأثير متغيرات التفاعل بين المساعدات ومؤشرات سوق المال موجبة ومعنوية. وهو ما يعنى أن الأثار الايجابية للمساعدات على النمو تتوقف عى وجود أسواق مال وصرف كفء بما يمكن السلطات النقدية من إدارة السياسات المتعلقة بالنقد وسعر الصرف بشكل يقاوم من الآثار المحبطة للمساعدات على سعر الصرف وسعر الفائدة وأسعار السلع والخدمات والتى من شأنها مزاحمة الاستثمار الخاص وتثبيط الإنتاجية الكلية(١٣).

- وفى دراسة تطبيقية حديثة حول أثر المساعدات الخارجية على الفقر تم التقدير لعينة مكونة من ٥٨ دولة نامية، وأظهرت النتائج المساعدات الممنوحة من المنظمات غير الحكومية تكون أكثر كفاءة فى خفض معدل وفيات الأطفال مقارنةً بالمساعدات الرسمية الثنائية. وتفسير ذلك أن المساعدات غير الرسمية عادةً ما يتم توجيهها إلى مشروعات وبرامج تستهدف تحسين أوضاع الفقراء، أما المساعدات الرسمية فغالباً ما يتم منحها وإنفاقها وفقاً لاعتبارات سياسية واستراتيجية(١٤).
- وعلى الجانب الآخر توصلت إحدى الدراسات لعينة مكونة من ٨٦ دولة نامية واستخدام أسلوب تقدير المربعات الصغرى ذات المرحلتين أن معامل تأثير المساعدات كنسبة للناتج سالب ومعنوى خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٨)، وأشارت النتائج إلى أن المعامل الخاص بمتغير التفاعل بين المساعدات الرسمية والكفاءة المؤسسية سالب ومعنوى. وتفسير ذلك هو ما قد تعمل عليه تلك المساعدات على تشويه البيئة المؤسسية حيث قد تشجع على خلق أنشطة هامشية وأعمال غير مشروعة لتحقيق أغراض خاصة لجماعات المصالح والضغط ومن لهم اتصال بالقوى السياسية، أو قد تؤدى إلى زيادة درجة الاعتماد وهو ما يقلل حوافز الحكومات المتلقية لتلك المساعدات على تطوير كفاءتها المؤسسية(١٥).

(13)Mwanza, kusu & Selin Sayek, "Local Financial Development and the Aid-Growth Relationship", **IMF Working Paper**, WP/04/238, December, 2004.
(14)Nadia Masud, & Boriana Yontcheva, " Does Foreign Aid Reduce Poverty? Empirical Evidence from Nongovernmental and Bilateral Aid", **IMF Working Paper**, WP/05/100, May, 2005.
(15)Tomi Ovaska, "More Aid, Less Growth", **Globalization Institute Research Monograph**, UK, 2005.

وخلاصة ما سبق أن مدى قدرة المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر ما زالت مسألة محلاً للجدل سواء على المستوى التطبيقي أو على مستوى صانع السياسة الاقتصادية. حيث يستدل من العرض السابق للدراسات أن هناك أربع اتجاهات أساسية لتأثير المساعدات على الفقر، وهي(١٦):

الاتجاه الأول: وفقاً له تعمل المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر بشكل مباشر وذلك عندما تكون موجهة إلى برامج ومشروعات تستهدف تحسين أوضاع الفقراء كبرامج التغذية والرعاية الصحية وتحسين الخدمات العامة وتحسين العملية التعليمية، أو عندما تستهدف تنمية مناطق معينة يعيش بها الفقراء كالعشوائيات والمناطق الريفية والإقليمية، أو قد تستهدف المساعدات مجموعات معينة كالأقليات والمتعطلين والمرأة وذلك من خلال تمويل المساعدات لمشروعات تستهدف وتضمن لهؤلاء الفئات فرص متكافئة فى الحياة، كذلك تعمل فرص العمل والعوائد النقدية المتولدة من المشروعات الممولة بالمساعدات على تحسين دخول ورفاهية الفقراء.

الاتجاه الثاني: وفقاً له تعمل المساعدات على تخفيض الفقر بشكل غير مباشر وذلك إما من خلال تحقيق معدلات مستدامة للنمو أو زيادة مستوى الإنفاق الحكومى الاجتماعى الموجه لتخفيض الفقر. حيث تعمل المساعدات على سد فجوة الموراد المحلية والأجنبية من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمار، وتوفير موارد النقد الأجنبى وهو ما يمكن من تمويل الواردات الرأسمالية والوسيطة. كما تعمل المساعدات الأجنبية على زيادة الاستثمار العام من خلال تخفيف القيود على الموارد العامة المتاحة لتمويل الاستثمار العام والذى لا يقبل

(16) See:
- Brian Cooksey, "Elixir or Poison Chalice? The Relevance of Aid to East Africa", **8th Asia Conference & Nairobi Stock Exchange Golden Jubilee, Nairobi**, 23-26 November, 2004, P.1.
- **Congressional Budget Office**, " The Role of Foreign Aid in Development", May , 1997.
- Dean T. Jamison, & Steven Radelet, " Making Aid Smarter", **Finance & Development, IMF**, July, 2005, VOL. 42, NO.2. P. 2.
- Fredrik Erixon, " Aid and Development: Will it work this Time?", International Policy Network, London, June, 2005, PP: 3-8.
- Peter S. Heller & Sanjeev Gupta, "Challenges in Expanding Aid Flows", **Finance & Development, IMF**, June, 2002, VOL. 39, NO.2. PP. 3-4.
- Thu Huong Le, & Paul Winter, "Aid Policies and Poverty Alleviation: The Case of Viet Nam", **Asia-Pacific Development Journal**, Vol. 8, No.2, December, 2001, PP. 28-30.

القطاع الخاص على تمويله (بسبب ضعف عائده الاقتصادى وطول فترة التفريخ). وكذلك قد تنجح المساعدات فى تدعيم رأس المال البشرى وذلك من خلال ما تستهدفه المساعدات من تمويل النفقات والبرامج الحكومية الموجهة للصحة والتعليم أو من خلال ما يؤدى إليه تحويل المهارات والابتكارات والأفكار من الدول المتقدمة للدول المتلقية سواء فى شكل مساعدات فنية أو واردات إلى دعم رأس المال البشرى وتحسين كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج. كذلك قد تكون المساعدات موجهة لتمويل برامج التخطيط المالى وإدارة الموارد المالية والبيئية وتحسين الطاقة الاستراتيجية والإدارية وهو الأمر الذى يعمل على تحسين كفاءة رأس المال البشرى ودعم إنتاجيته. وقد تكون المساعدات موجهة للاستثمار في تنمية القطاع الزراعي والصناعى وهو الأمر الذى يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وإبتكار طرق جديدة لتحسين الإنتاجية وهو ما يحقق بدوره منافع للفقراء. وقد تعمل المساعدات على تخفيف وتقليل الضغط الحكومى على القاعدة الضريبية وعلى مصادر التمويل المحلية وهو الامر الذى يحول دون حدوث تشوهات ويقلل من فرص التهرب الضريبى وهو ما ينعكس بلا شك إيجابياً على معدل الادخار والاستثمار.

الاتجاه الثالث: يرى أنصاره أن المساعدات الأجنبية تحدث مجموعة من الآثار السلبية والتى بدورها تحول دون تخفيض الفقر. حيث قد تعمل المساعدات على تخفيض حجم الادخار سواء كان الادخار الخاص (من خلال ما تؤدى إليه من تخفيض سعر الفائدة) أو الإدخار الحكومى (من خلال ما يقترن بهما من انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية خاصةً إذا كانت تتخذ صورة منح). وقد تعمل المساعدات الأجنبية على مزاحمة وطرد الإستثمارات المحلية وقد تعمل على انخفاض ربحية وإنتاجية الاستثمار المحلى نظراً لما يصاحبها من شروط كتحويل نسبة من الأرباح للخارج أو تنفيذ المشروع بواسطة الشركات الأجنبية. وقد تعمل المساعدات الأجنبية على حدوث ظاهرة المرض الهولندى وهو ما يعمل على ضعف القدرة التنافسية للصادرات وتراجع مستوى ربحية الإنتاج من السلع القابلة للتبادل وتغذية الضغوط التضخمية وهوما يضر بدخل الفقراء. كما قد يتسم استخدام المساعدات بالتسرب وهو ما يشجع على تضخم الإنفاق الاستهلاكى الجارى. علاوةً على ما سبق لا تعتبر المساعدات مصدر مستقر وثابت للإيرادات لذا الاعتماد عليها

قد يؤدى إلى عدم استقرار وعدم استدامة النفقات الحكومية المخفضة للفقر والممولة بواسطة تلك المساعدات. وقد تعمل المساعدات (خاصةً الرسمية) على تغذية الأنشطة الهامشية ودعم النخب والقوى السياسية وهو الأمر الذى يساعد على ظهور فساد سياسى وإدارى. كما تعتبر المساعدات مصدر من مصادر الإيرادات الذى لا يخضع للمراجعة والمحاسبة، وهو ما يقلل من الحافز لدى الحكومات لتطوير كفاءتها المؤسسية وتحسين درجة المسألة والشفافية، بل قد تعمل الحكومات على إحداث مزيد من التدهور للحصول على قدر أكبر من المساعدات.

الاتجاه الرابع: يرى أن المساعدات تنجح فى خفض الفقر ولكن بشروط منها: توافر سياسات اقتصادية (مالية ونقدية وتجارية) كلية وبيئية سياسية ومؤسسية جيدة لتوفير حوافز الاستخدام والتخصيص الجيد للمساعدات. وتوافر أسواق مال متطورة لاستيعاب وامتصاص الآثار المحيطة للمساعدات على أسعار الفائدة والصرف. و تناسب حجم المساعدات المتدفقة مع القدرة الاستيعابية للدولة حتى لا يتجه جانب من هذه المساعدات إلى الانحراف تجاه مشروعات غير منتجة ومنخفضة العائد من جهة، وحتى لا تتوقف قدرة الدولة على سداد القرض ومستحقاته من جهة أخرى.

وسوف يتم فى الجزء التالى التطرق إلى الإطار التطبيقى للدراسة لاختبار فرضية البحث بأن زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول المتلقية يؤدى إلى تخفيض مستوى الفقر بها.

٤- الإطار التطبيقى للدراسة

يتضمن الإطار التطبيقى جزء تحليلى لتطور سلوك متغيرات الدراسة خلال فترة التقدير، وجزء قياسى. حيث لاختبار الفرضية الاساسية للبحث فلابد من صياغة وتوصيف النموذج القياسى المستخدم، وتحديد مصادر الحصول على بياناته، ثم تقدير النموذج، وعرض النتائج وتحليلها إحصائياً ونظرياً. وقبل القيام بالتحليل والتوصيف والتقدير يجب تحديد كل من المتغيرات المستخدمة، وفترة التقدير، وعينة الدراسة.

١/٤ تحديد متغيرات النموذج وفترة التقدير

استناداً إلى الهدف الاساسى للبحث والذى ينصرف إلى التعرف على ما اذا كان زيادة حجم المساعدات الاجنبية يؤدى إلى تخفيض الفقر فى الدول المتلقية أم العكس فسوف تتمثل المتغيرات الاساسية للبحث فى كل من: متغير المساعدات الخارجية، ومتغير الفقر. وقد سبق توصيف هذين المتغيرين، وبناءً عليه سيتم إستخدام المساعدات الرسمية الانمائية كمؤشر للمساعدات الخارجية، ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر للفقر. أما فيما يتعلق بالمتغيرات المساعدة وهى تلك التى يتم تحديدها اما بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية او بالرجوع إلى الدراسات السابقة فسوف يتم استخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والديمجرافية والتشريعية لتمثل بدورها قنوات لانتقال اثر المساعدات الخارجية على الفقر. وسوف يتم تقدير النموذج خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢، حيث انه بالرغم من عدم توافر بيانات حول قيم مؤشر التنمية البشرية قبل عام ١٩٧٥، إلا أنه تتوافر بيانات حول قيم المكونات الخاصة به منذ عام ١٩٧٠ فى مؤشرات التنمية فى العالم للبنك الدولى، وفى هذا الصدد تم تكوين قيم المؤشر منذ ذلك التاريخ وللسنوات غير المتاحة بالتقرير بواسطة الباحثة إستناداً إلى المنهاجية المتبعة فى تقرير التنمية البشرية، أما عام ٢٠٠٢ فقد تم التوقف عنده حيث أنه أخر عام تتوافر عنه بيانات لعديد من المتغيرات.

٢/٤ اختيار عينة الدول

يتم اختيار عينة الدول فى ضوء الهدف من البحث. وبناءً علية يوجد معياران لاختيار دول العينة، وهما معيار الفقر، ومعيار المساعدات الخارجية.

فوفقاً *لمعيار الفقر* فقد ذكرت تقارير التنمية البشرية ان الدول تصنف على انها فقيرة اذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية لها تقل عن ٥٠ درجة. وبناءً علية سوف يتم اختيار مجموعة من الدول التى تحقق قيمة تقل عن ٥٥ درجة - لتوسيع حجم العينة- لمؤشر التنمية البشرية ثم حساب نسبة المساعدات الرسمية الانمائية لهذه الدول. وفى هذا السياق فكما يوضح الجدول (١) فقد وقع الاختيار على ٣٧ دولة. وتم تصنيفها إلى دول اكثر فقراً وهي التى تحقق مؤشراً للتنمية البشرية يقل عن ٤٠٪ فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣).

حيث يمكن التعبير عن قيم مؤشر التنمية البشرية كنسب مئوية حيث القيمة القصوى للمؤشر ١٠٠ درجة ـ ودول أقل فقراً وهي التى تحصل على مؤشراً للتنمية البشرية يزيد ٤٠٪ ويقل عن ٥٥٪. حيث حصلت افقر دولة (سريليون) على قيمة مقداها ٢٠٪ لمؤشر التنمية البشرية وتسلمت نسبة تقدر بنحو ١٨٪ من المساعدات لناتجها القومى الاجمالى خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، بينما حصلت أقل الدول فقراً وهى المغرب والتى حققت مؤشراً للتنمية البشرية مقداره ٥٢٪ على نسبة من المساعدات تقدر بنحو ٢,٦ ٪ فقط من ناتجها القومى الاجمالى فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣).

ومن جهة أخرى فإنه وفقاً لمعيار المساعدات الخارجية فقد ذكرت إحدى الدراسات أن الدولة تصنف على أنها معتمدة على المساعدات إذا مثلت تلك المساعدات ما يزيد عن ١٠٪ من ناتجها القومى الإجمالى[١٧]. وبناءً على هذا المعيار تم اختيار مجموعة من الدول التى مثلت نسبة المساعدات لناتجها القومى الاجمالى١٠٪ فأكثر فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣). ثم تم حساب مؤشر التنمية البشرية لهذه الدول. وفى هذا الصدد وقع الاختيار على ٤٠ دولة وتم تصنيفها إلى دول أكثر إعتماداً على المساعدات (نسبة المساعدات للناتج القومى الاجمالى تزيد عن ١٥٪)، ودول أقل إعتماداً على المساعدات (نسبة المساعدات لناتجها القومى الاجمالى تقل عن ١٥٪)، وفى هذا الصدد حققت كينيا وهى أقل دولة من حيث نسبة المساعدات للناتج (١٠,٠٥٪) مؤشراً للتنمية البشرية يقدر بـ٤٩٪، بينما حصلت اعلى دولة متسلمة للمساعدات فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣) وهى موزمبيق (٤٦٪) على مؤشر للتنمية البشرية يقدر بـ٣٠٪ وذلك كما يوضح الجدول رقم (٢).

(17)Deborah Brautigam, "Aid Dependence and Governance", **Expert Group Development Issues (EGDI)**, 2000 , P 11.

جدول (١) إختيار العينة وفقاً لمعيار الفقر (قيم مؤشر التنمية البشرية)

الأكثر فقراً (HDI < 0.4)		الأقل فقراً (0.5 > HDI > 0.4)
أكثر إعتماداً على المساعدات (AGNP≥10%)	أقل إعتماداً على المساعدات (AGNP<10%)	أكثر إعتماداً على المساعدات (AGNP≥10%)	أقل إعتماداً على المساعدات (AGNP<10%)
الكونغو الديمقراطية (٢٩,٨٪، ١١,٢٪)	نيجيريا (٣٢٪، ٥,٤٪)	مصر (٥٤٪، ١٠,٢٪)	المغرب (٥٣٪، ٢,٦٪)
موريتنيا (٢٩,٦٪، ٢٤٪)		ليسوتو (٥٠٪، ١٠,٢٦٪)	الهند (٤٩,٦٪، ٨,٢٪)
نيبال (٢٩,٣٪، ١٠,١٪)		غانا (٤٩,٩٪، ١٠,٣٪)	الكاميرون (٤٧,٧٪، ٤,٩٪)
رواندا (٣٧,٤٪، ١٩,٥٪)		بوروندى (٤٩,٦٪، ١٧,٨٪)	باكستان (٤٢,٢٪، ٣,٢٪)
مالاوى (٣٦٪، ١٩,٧٪)		الكونغو (٤٩,٢٪، ١١٪)	السودان (٤١,٧٪، ٤,٦٪)
جمهورية إفريقيا الوسطى (٢٥,٦٪، ١١,٢٪)		كينيا (٤٩٪، ١٠,٥٪)	بنجلاديش (٤١٪، ٤,٧٪)
بنين (٢٥,١٪، ١٠,٢٪)		جزر القمر (٤٨,٥٪، ٢٤,٧٪)	
جامبيا (٢٥٪، ١٦,٦٪)		بابوا غينيا الجديدة (٤٨٪، ١١,٧٪)	
موزمبيق (٢٠٪، ٤٦,٢٪)		هايتى (٤٥,٧٪، ١٠,٢٪)	
تشاد (٣١٪، ١١,٨٪)			
غينيا بيساو (٢٩,٩٪، ٤١٪)		توجو (٤٤,٦٪، ١٠,٢٪)	
إثيوبيا (٢٩,٧٪، ٤١٪)		زامبيا (٤٤,٤٪، ١٤,٩٪)	
بوركينا فاسو (٢٨٪، ١٣,٩٪)		مدغشقر (٤٢,٥٪، ١٠,١٢٪)	
مالى (٢٨٪، ١٧,٦٢٪)		أوغندة (٤٠٪، ١٢,٢٪)	
نيجر (٢٦٪، ١٢٪)			
سريليون (٢٠٪، ١٨٪)			

المصدر: بيانات *Aid / GNP* (نسبة المساعدات الرسمية للتنمية للناتج القومى الاجمالى) من **World Bank Indicators, CD. R 2003**. وبيانات *HDI* مؤشر دليل التنمية البشرية من **Human Development Report, Various Issues,**

جدول (٢) إختيار العينة وفقاً لمعيار المساعدات الخارجية

دول أكثر إعتماداً على المساعدات (AI/GNP ≥ 15%)		دول أقل إعتماداً على المساعدات (AI/GNP < 15%)	
دول أكثر فقراً (HDI < 5.5)	دول أقل فقراً (HDI ≥ 5.5)	دول أكثر فقراً (HDI < 5.5)	دول أقل فقراً (HDI ≥ 5.5)
موزمبيق (٤٦,٢٪، ٣٠٪)	جزر سليمان(٢٦٪، ٥٧٪)	إثيوبيا (٢٩,٧٪)	الأردن (١٣,١٪، ٦٧٪)
غينيا بيساو (٤١,١٪، ٣٩٪)	نيكاراجوا (٢٢,٣٪، ٥٧٪)	بوركينا فاسو(١٣,٩٪، ٢٨٪)	سريلانكا (١٣,٩٪، ٦٨٪)
جزر القمر (٢٤,٧٪و ٤٨٪)	جوانا (١٥,٢٪، ٦٩٪)	النيجر (١٣,٤٪، ٢٥٪)	بوستوانا (١٣,٢٪، ٥٩٪)
موريتنيا (٢٤٪، ٣٩,٦٪)		أوغندا (١٢,٢٪، ٤٠٪)	دومينيك (١١,٥٪، ٥٥٪)
جامبيا(٢١,٦٪، ٣٥٪)		تشاد (١١,٨٪، ٣٨٪)	هندورس (١٠,٥٪، ٦٠٪)
مالاوى (١٩,٧٪، ٣٦,١٪)		بابوا غينيا (١١,٧٪، ٤٨٪)	بوليفيا (١٠,٢٪، ٥٩٪)
رواندا (١٩,٥٪، ٣٧,٤٪)		جمهورية إفريقيا الوسطى (١١,٣٪، ٣٥,٦٪)	
بورندى (١٧,٨٪، ٤٩,٦٪)		الكونغو الديمقراطية (١١,٢٪، ٣٩,٨٪)	
سريليون (١٧,٨٪، ٢٠٪)		الكونغو (١١٪، ٤٩٪)	
مالى (١٧,٦٪، ٢٨٪)		السنغال (١٠,٧٪، ٣٧٪)	
زامبيا (١٤,٩٪، ٤٤٪)		بنين(١٠,٣٪، ٣٥٪)	
		مصر(١٠,٢٥٪، ٥٤٪)	
		هايتى(١٠,٢٣٪، ٤٥,٨٪)	
		غانا(١٠,٢٢٪، ٤٩,١٪)	
		ليسوثو(١٠,٢١٪، ٥٠٪)	
		كوت دفوار(١٠,٢٪، ٤٠,٦٪)	
		توجو(١٠,١٥٪، ٤٤,٦٪)	
		مدغشقر(١٠,١٤٪، ٤٣,٤٪)	
		نيبال (١٠,١١٪، ٣٩٪)	
		كينيا (١٠,٠٥٪، ٤٩٪)	

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (١)

يتضح من الجدول رقم (١) أنه يوجد ١٠ دول فقط تحقق فرضية الدراسة بان الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات تكون أقل فقراً وأن الدول الاقل إعتماداً تكون أكثر فقراً، بينما تخالف فرضية الدراسة ٢٧ دولة حيث مع إنخفاض نسبة المساعدات تنخفض نسبة الفقر لـ٩ دول، ومع زيادة نسبة المساعدات للناتج يزداد الفقر (تنخفض قيمة مؤشر التنمية البشرية لـ١٨ دولة). وبالعكس للجدول رقم (٢) دولة، حيث تتفق فرضية الدراسة مع ٢٣ دولة، حيث مع تزايد نسبة المساعدات للناتج ينخفض الفقر، بمعنى ترتفع قيمة مؤشر التنمية البشرية (٣ دول)، ومع انخفاض هذه النسبة يزداد الفقر لـ٢٠ دولة. وبناءً على المعيارين السابقين فقد تحدد حجم العينة ليضم (٤٧ دولة) وذلك كما يوضح الجدول رقم(٣).

جدول رقم (٢) تطور القيم السنوية للمساعدات الخارجية ولمؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)

م	الدول	A/GNP %	HDI%
١	الأردن	١٣,١٧	٦٦,٧٨
٢	السنغال	١٠,٧٧	٣٧,٠٣
٣	السودان	٤,٥٦	٤١,٧٨
٤	الكاميرون	٤,٩٥	٤٧,٧٨
٥	المغرب	٢,٥٩	٥١,٧٣
٦	النيجر	١٣,٣٨	٢٥,٩٣
٧	الهند	٠,٨٢	٤٩,٦٣
٨	أوغندا	١٢,٢٨	٤٠,١٣
٩	إثيوبيا	١٤,٤٩	٢٩,٧٣
١٠	بابوا غينيا الجديدة	١١,٦٨	٤٨,٠٠
١١	باكستان	٣,٢١	٤٢,٢٣

م	الدول	A/GNP %	HDI%
١٢	بنجلاديش	٤,٧٣	٤١,٣٥
١٣	بنين	١٠,٢٩	٣٥,١٥
١٤	بوركينا فاسو	١٣,٩٥	٢٨,٣٠
١٥	بروندى	١٧,٨٧	٤٩,٦٣
١٦	بوتسوانا	١٢,٢٤	٥٩,٥٠
١٧	بوليفيا	١٠,٢١	٥٩,٢٥
١٨	تشاد	١١,٨٠	٣١,٠٣
١٩	توجو	١٠,١٥	٤٤,٦٨
٢٠	جامبيا	٢١,٥٨	٣٥,٠٥
	جزر القمر	٢٤,٧٥	٤٨,٥٠
٢١	جزر سليمان	٢٥,٩٩	٥٧,٧٨
٢٢	جمهورية الكونغو	١١,٠٣	٤٩,٣٠
٢٣	جمهورية الكونغو الديمقرطية	١١,٢١	٣٩,٨٣
٢٤	جمهورية أفريقيا الوسطى	١١,٣٦	٣٥,٦٥
٢٥	جوانا	١٥,٢٨	٦٩,٦٣
٢٧	دومينيكي	١٩,٥٣	٣٧,٤٠
٢٨	رواندا	١٤,٩٦	٤٤,٤٠
٢٩	زامبيا	١٢,٩٢	٦٨,٢٨
٣٠	سريلانكا	١٧,٨٠	٢٠,٢٠
٣١	سريليون	١٠,٢٢	٤٩,٩٣
٣٢	غانا	٤١,١٤	٢٩,٩٨
٣٣	غينيا بيساو	١٠,١٧	٤٠,٦٠

م	الدول	A/GNP٪	HDI٪
٣٥	كوت ديفوار	١٠,٠٥	٤٩,٢٣
٣٦	كينيا	١٠,٢٧	٥٠,٣٣
٣٧	مالاوى	١٩,٧٠	٣٦,١٨
٣٨	مالى	١٧,٦٣	٢٨,٠٣
٣٩	مدغشقر	١٠,١٥	٤٣,٤٨
٤٠	مصر	١٠,٢٥	٥٤,٣٨
٤١	موريتانيا	٢٤,١٢	٣٩,٦٨
٤٢	موزمبيق	٤٦,٢١	٣٠,٠٠
٤٣	نيبال	١٠,١١	٣٩,٣٥
٤٤	نيجيريا	٠,٥٤	٣٢,٥٣
٤٥	نيكاراجوا	٢٢,٢٥	٥٧,٢٥
٤٦	هايتى	١٠,٢٣	٤٥,٨٣
٤٧	هندورس	١٠,٤٨	٦٠,١٨
الإجمالى		١٣,٧١	٤٤,٢٠

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (١)

٣/٤ تحليل تطور متغيرات الدراسة (الفقر والمساعدات الخارجية)

يوضح الجدول التالى بيان موجز بتطور قيم المساعدات الخارجية ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترات (١٩٧٠-١٩٧٩)، (١٩٨٠-١٩٨٩)، (١٩٩٠-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠٠٢) وذلك لمحاولة التعرف على نمط وإتجاه العلاقة التأثيرية بين المساعدات الخارجية والفقر خلال الفترات المختلفة وذلك للمجموعات الأربعة لدول العينة والمتمثلة

فى مجموعة الدول الأكثر فقراً، ومجموعة الدول الأقل فقراً، ومجموعة الدول الأكثر إعتماداً على المساعدات، ومجموعة الدول الأقل إعتماداً على المساعدات.

جدول (٤) : تطور قيم الفقر والمساعدات الخارجية للمجموعات المختلفة

السنوات	أكثر فقراً	أقل فقراً	أكثر إعتماداً على المساعدات	أقل إعتماداً على المساعدات
متوسط نسبة المساعدات للناتج القومى الاجمالى ٪				
١٩٧٩-١٩٧٠	١١	٨،٨	١٥،٨	٩،٥
١٩٨٩-١٩٨٠	١٨،٨	١١،٤	٢٥	١٢
١٩٩٩-١٩٩٠	١٨،٧	٩،٣	٢٥	١١،١
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٣	٩،٤	٢٨	١٢،٩
الاجمالى	١٧،٩	٩،٧	٢٣،٥	١١،٣
متوسط قيم دليل التنمية البشرية ٪				
١٩٧٩-١٩٧٠	٢٦	٤١	٣٧	٤٠
١٩٨٩-١٩٨٠	٣٢	٤٦	٤١	٤٤
١٩٩٩-١٩٩٠	٣٥	٤٩	٤٣	٤٨
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٣٧	٥٠	٤٧	٤٩
الاجمالى	٣٢	٤٧	٤١	٤٦

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (١).

يوضح الجدول السابق ما يلى :

١. حققت الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات مستوى منخفض للتنمية البشرية. حيث بلغ متوسط نسبة المساعدات للناتج فى تلك المجموعة ٢٣,٥٪ فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية فى متوسط تلك الفترة ٤١٪. ومن جهة أخرى حققت الدول الأقل اعتماداً على المساعدات (١١,٣٪) قيمة تقدر بنحو ٤٦٪ لمؤشر التنمية البشرية فى متوسط تلك الفترة. أي أن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات هي الأفقر.

٢. وعلى الجانب الآخر فقد اشارت البيانات أن الدول الأقل فقراً والتى حققت قيمة تقدر بنحو ٤٧٪ لمؤشر التنمية البشرية فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣) فقد حصلت على أقل نسبة للمساعدات مقارنه بباقى المجموعات حيث بلغت هذه النسبة نحو ٩,٧٪ فى متوسط فترة الدراسة، بينما الدول الأكثر فقراً والتى بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر

التنمية البشرية بنحو ٣٢٪ فقد حصلت على نسبة أكبر من المساعدات الخارجية ١٧,٩٪ فى متوسط فترة الدراسة.

٣. يلاحظ أن نسبة المساعدات للناتج قد شهدت تحسناً خلال فترة الثمانينيات مقارنة بالسبعينيات، وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى بروز دور المنظمات الدولية كمؤسسات الامم المتحدة، وبنوك التنمية الاقليمية، علاوة على مرور العديد الدول النامية بازمات مالية وهو الأمر الذى ترتب عليه زيادة حجم المساعدات الاقتصادية بكافة اشكالها لتلك الدول، إضافةً إلى تبنى معظم الدول لبرامج الإصلاح وهو ما أدى إلى زيادة حجم مساعدات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى المقدمة لها، وفى هذا الصدد برزت أهمية المساعدات من المنظمات الدولية واصبحت تستحوذ على نحو ٢٥٪ من إجمالى المساعدات[١٨]. ويتلاحظ من الجدول رقم (٤) اتجاه قيمة مؤشر التنمية البشرية إلى التحسن خلال الثمانينيات مقارنةً بالسبعينيات، حيث يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر بمعدل يتراوح بين ٤٪ إلى ٦٪ لكل المجموعات فى الوقت الذى تحسنت فية نسبة المساعدات بمعدل يتراوح من ٢,٦٪ إلى ٨,٢٪ خلال تلك الفترة.

٤. لوحظ تراجع نسبة المساعدات للناتج لكل المجموعات تقريباً خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) ويعزى ذلك الانخفاض إلى عوامل تتعلق بالعجز المالى الذى تعرضت له ميزانيات عديد من الدول المانحة فى النصف الأول من التسعينيات، وتراجع الدوافع الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة، والشكوك الكثيرة حول مدى فاعلية البرامج التى تمولها المساعدات فى الدول المتلقية، هذا علاوة على زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة للدول النامية، وقد وصلت المساعدات الرسمية الثنائية لقمة انخفاضها فى عام ١٩٩٧ هذا فى الوقت الذى كانت تتجة فيه المساعدات متعددة الاطراف للزيادة لدعم برامج الاصلاح فى الدول المتلقية، ثم عاودت المساعدات الرسمية ارتفاعها بعد ذلك[١٩]. وفى هذا الصدد قدرت نسبة المساعدات للناتج فى متوسط الفترة (١٩٩٠-

(18)Ehrenfeld, "Foreign Aid Effectiveness, Political Rights and Bilateral Distribution", Op.Cit, P.3.

(19)**DFID, Deartment of International Development، Government of UK**, "The Impact of Climate Change on PRO –POOR Growth", Series NO. 02, 2004.

١٩٩٩) بما يتروح من ٩,٣٪ لمجموعة الدول الأقل فقراً إلى نحو ٢٥٪ لمجموعة الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات. وعلى الجانب الآخر حدث تحسن بسيط فى قيم مؤشرات التنمية البشرية خلال تلك الفترة. حيث تراوح معدل التحسن ما بين ٢٪ إلى ٤٪.

٥. يتلاحظ من الجدول اتجاه نسبة المساعدات للناتج إلى الزيادة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) لكل المجوعات، وفى نفس الوقت إتجهت قيم مؤشر التنمية البشرية للتحسن بدرجة ضعيفة.

٦. بينما زادت نسبة المساعدات الممنوحة للدول الأكثر فقراً بمعدل يقدر بـ١٢٪، زادت قيم مؤشر التنمية البشرية بمعل يساوى ٦٪ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، وبينما زادت نسبة المساعدات الممنوحة للدول الأقل فقراً بمعدل يقدر بـ٦٪، زادت قيم مؤشر التنمية البشرية بمعدل يساوى ٩٪ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣). ومن جهة أخرى تحسنت قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول الأكثر إعتماداً على المساعدات بنحو ١٠٪ فى الوقت الذى زادت فيه نسبة المساعدات الممنوحة لها بـ١٢,٢٪ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، أما فى الدول الأقل إعتماداً على المساعدات فقد حدث تحسن بسيط فى نسبة المساعدات الممنوحة لها خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣) حيث قدر بنحو ٢,٤٪ بينما تحسنت قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال نفس الفترة بنحو ٩٪. وهو ما يعنى أن الدول الأكثر إعتماداً على المساعدات تحقق نتائج أقل أداءً فيما يتعلق بتخفيض الفقر مقارنةً بالدول التى تتسلم قدراً أقل من المساعدات. يتبين من الجدول السابق عدم استقرار العلاقة بين المساعدات والفقر فى عينة الدراسة، حيث تتجه مؤشرات التنمية البشرية للتحسن (بمعدلات مختلفة) سواء مع اتجاه قيم المساعدات للتزايد أو التناقص، وهو ما يستدعى دراسة هذا التأثير بصورة كمية.

٤/٤ توصيف وتقدير النماذج وتحليل النتائج

إستناداً إلى الدراسات السابقة فى البحث سيتم عرض وتقدير مجموعة من النماذج والمعادلات لقياس أثر المساعدات الخارجية على الفقر. ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج

١/٤/٤ توصيف النموذج المستخدم:

لاختبار فرضية البحث بأن المساعدات الخارجية تعمل على تقليل الفقر تم تقدير معادلة يكون فيها دليل التنمية البشرية هو المتغير التابع، وذلك على النحو التالى:

$$HDI = F(GY, IY, M2, Credit, Opn, FDI, Debt, GC, Q, Aid) \quad (1)$$

حيث:

GY معدل نمو نصيب الفرد من الناتج.

IY معدل الاستثمار المحلى الاجمالى

$M2$ مؤشر للتعميق المالى وهو عبارة عن المفهوم الواسع لعرض النقود كنسبة للناتج المحلى الإجمالى Credit الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلى الإجمالى

opn مؤشر الاندماج الخارجى (الصادرات + الواردات)/ للناتج المحلى الاجمالى

FDI الاستثمار الاجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

$Debt$ المديونية الخارجية كنسبة للناتج المحلى الاجمالى.

الاستهلاك الحكومى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى Gc

Q مؤشر لكفاءة البيئة المؤسسية: وهو عبارة عن مجموع ثلاثة مؤشرات وهي: حفظ النظم والقواعد (Rule of Law)، ومؤشر فساد المؤسسات العامة (Corruption Index)، ومؤشر الديمقراطية (Freedom House Index). ومن متوسط مجموع هذه المؤشرات الثلاثة تم التوصل لمؤشر كلى لكفاءة البيئة المؤسسية يتراوح نطاقه بين صفر (عدم كفاءة)، وعشر درجات (كفاءة تامة).

aid المساعدات الرسمية الانمائية كنسبة للناتج القومى الاجمالى

مصادر البيانات:

- البيانات المتعلقة بالمساعدات الأجنبية والاستثمار والدخل والاندماج التجارى والدين الخارجى والتعميق المالى تم الحصول عليها من: ***World Bank Indicators, W. B. C.D.R, 2003.*** وقد تم تثبيت البيانات بأسعار ١٩٩٥، وتم استخدام العملة المحلية.

- البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية تم الحصول عليها من ***Human development Report, .Various issues,***

- بيانات مؤشرات كفاءة البيئة المؤسسية تم الاعتماد على المصادر التالية:

- Economic Freedom Index, Economic Freedom Of The World, Annual Report. (2000-2003)

-Freedom Index, Heritage foundation

-WWW.freedomhouse.org -Corruption Perceptions Index, Transparency

ومن المتوقع - إستناداً الى النظرية الاقتصادية - أن يكون تأثير المتغيرات المستقلة على متغير مؤشر التنمية البشرية، ومن ثم على الفقر على النحو التالى:

- بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادى فلا يوجد نمط محدد لتأثيره على الفقر. حيث أن النمو الذى يتحقق فى القطاعات التى تولد فرص عمل، وتولد عائد موجب للأصول التى يمتلكها الفقراء يساهم فى خفض الفقر، أما النمو الذى يتحقق فى القطاعات التى تتسم بضعف مساهمة الفقراء بها فلا تنجح فى خفض الفقر بل قد تعمل على زيادته. وهو ما يعنى ليس الحجم المطلق للنمو – بل أن نوع النمو هو الأهم فى خفض الفقر(٢٠).

- بالنسبة لمعدل الاستثمار فمن المتوقع أن يكون له آثاراً ايجابية على مؤشر التنمية البشرية، وذلك نظراً لما يولده الإضافة لرصيد رأس المال من وفورات خارجية (كالتعلم عن طريق العمل) تساعد بدورها على تحسين قاعدة رأس المال البشرى. ومن جهة أخرى ينظر الفرد للاستثمار على أنه بمثابة نوع من الأمان ضد مخاطر المستقبل نظراً لما يولده من

(20)See:
- Francis Teal,"How does low investment impact on poverty", **Centre for the Study of African Economie, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford**, 15-16 April 1999.
- Ian Gillson & Seila Page ,"Trade, Investment and Poverty", **Overseas Development Institute, UK** , February, 2004.

عائد نقدى وبالتالى كلما زادت قدرة الأفراد على الاستثمار كلما دفعهم ذلك لزيادة الإنفاق على سبل تحسين مستوى معيشتهم اطمئناناً لوجود عائد نقدى مستقبلى، ومن جهة ثالثة فإن زيادة الاستثمار إذا كانت ستوجه لمنشآت صغيرة ذات استخدام كثيف للعمل فإن ذلك سيعمل على خلق فرص عمل وتوليد أجور للعمالة غير الماهرة وهو ما يساعد بدوره على تقليل الفقر، أما إذا وجهت تلك الاستثمارات لمنشآت ضخمة ذات استخدام كثيف لرأس المال وللعمالة الماهرة فلن ينجح الاستثمار فى خفض الفقر بل قد يفيد أكثر أصحاب الدخول المرتفعة(٢١).

– وفيما يتعلق بتأثير التعميق المالى على مؤشر التنمية البشرية فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب. حيث إن زيادة درجة التعميق المالى يعنى اتساع نطاق الخدمات المالية المقدمة عن طريق الوسطاء الماليين مثل تعبئة المدخرات ودراسات الجدوى وتقييم المشروعات وهو ما يؤدى إلى تحسين المهارات والخبرات الإدارية والتجارية لرأس المال البشرى، ويؤدى إلى زيادة معدل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المصرفية(٢٢).

– ومن المتوقع أن يحدث متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة للناتج أثراً موجباً على مؤشر التنمية البشرية. حيث أنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على تخفيف قبضة الحكومة على دخول القطاع الخاص فى مجال الائتمان وزيادة حدة المنافسة، وهو ما يسمح لصغار المدخرين والمستثمرين على الدخول فى أسواق المال بحرية مما يمكنهم من جهة من موائمة الصدمات العكسية ليس من خلال تخفيض الإنفاق على ضروريات الحياة ولكن من خلال الاقتراض والدخول فى عمليات المضاربة والمعاملات المالية الأمر الذى يتيح لهم عائد نقدى للانفاق على تلك الضروريات، ومن جهة ثانية تحرير الخدمات المالية سيمكن الفقراء من تنفيذ استثمارات مربحة وبتكلفة منخفضة الأمر الذى يشجع على إقامة

(21)Sandrina Berthault Moreira, "Evaluating the Impact of Foreign Aid on Economi Growth: A Cross-Country Study (1970-1998)", **Paper Presented at the 15th Annual Meeting on Socio-Economics, Institute Politecnico de Setubal , Portugal,** June 26-28, 2003, P. 9.

(22) Simon Feeny, "The impact of Foreing Aid on Poverty and Human Well-Being in papua Neww Guina", **Asia-Pacific Development Journal**, Vol. 10, No.2, Dccember 2003, PP: 84-85.(23) Jenny Bates, " Globalization, Poverty and Inequality: Setting the Record Straight", **Progressive Policy Institute, Policy Report,** August 29, 2000.

وتمويل المشروعات الصغيرة والاستثمارات ذات الافق الزمنى الضيق التى غالباً ما تكون موجهة لخدمة الفقراء(٢٣).

- ومن المتوقع أن يكون تأثير الانفتاح الخارجى على مؤشر التنمية البشرية موجباً. حيث إن إنخفاض القيود المفروضة على التجارة الخارجية يسمح بحدوث خفض فى النفقات، ويؤدى الى توافر فرص لتعرف المنظمين على مجالات الميزة التنافسية وهو ما يعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، كما يسمح الانفتاح الخارجى بتدفق المهارات والأفكار والمعارف والعمالة الماهرة، كما سيسمح بتدفق المعلومات حول أهم الانجازات البحثية العالمية، الأمر الذى يسمح بتوسيع القاعدة البحثية فى المجتمع، وزيادة حجم التخصصات الفنية، والعلمية، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى لرأس المال البشرى وتحسين مستوى معيشة الفقراء، ولكن على الجانب الآخر فإن تأثير الانفتاح على الفقر يتوقف على مدى استفادة الفقراء من القطاعات والسلع التى تخضع للانفتاح التجارى وعلى كفاءة السياسات والاطر المؤسسية التى تساعد الفقراء على الاستفادة من مزايا الانفتاح وتقويض ومقاومة مخاطر الانفتاح(٢٤).

- وفيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على مؤشر التنمية البشرية فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب حيث توفر تلك الاستثمارات موارد مالية قابلة للاستثمار داخل الدولة، كما تسهم فى توفير فرص عمل، علاوة على ما تساهم به تلك الاستثمارات فى نقل أحدث التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة والتسويق داخل الدولة وهو ما ينعكس أيجابياً على التنمية البشرية وعلى مستوى معيشة الفقراء(٢٥).

---

(23) See:
- Philipp Harm & Matthias Lutz, "The Macroeconomic Effect of Foreign Aid: a Survey", **University of ST.Gallen, Switzerland ،Department of Economics, Discussion Paper No. 2004**, 11, September, 2004, PP: 3-4.
- Tony Addison, George Mavrotas, & Mark McGillivray, "Aid, Alternative Sources of Finance and the Millennium Development Goals", **Paper Presented at the Annual Conference "Development Financing: Global Policy Agendas", World Institute for Development Economics Research, United nation University,** November, 2004, PP: 5-10.

(24) Jenny Bates, " Globalization, Poverty and Inequality: Setting the Record Straight", **Progressive Policy Institute, Policy Report,** August 29, 2000.

(25) Valpy Fitzgerald, " Foreign Iinvestment and Poverty: What are the Linkages?", **Centre for the Study of African Economie, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford,** 15-16 April 1999.

- أما زيادة المديونية الخارجية فهى تعمل على زيادة الفقر وذلك بشكل مباشر وغير مباشر. حيث يترتب على زيادة المديونية تخفيض حجم الموارد المالية الحكومية المتاحة للنفقات الاجتماعية المخفضة للفقر وهو ما ينعكس سلباً على مستوى التنمية البشرية، كما أن زيادة المديونية الخارجية تعمل على تناقص تدفق الموارد الخارجية للدولة المدينة وهو ما يقلل من حجم الاستثمار المتاح لتمويل النفقات الاجتماعية. وبصورة غير مباشرة تؤدى زيادة المديونية الخارجية الى زيادة الفقر من خلال ما قد تؤدى إليه من تخفيض معدل الاستثمار الخاص ومن ثم تخفيض الدخل المتولد، أو لأن زيادة المديونية الخارجية تعتبر بمثابة ضريبة تدفعها الأجيال الحالية والمستقبلية فإن هذا يدفع المستثمرين على تأجيل الاستثمار أو الاستثمار فى أنشطة سريعة العائد أو تحويل استثماراتهم للخارج وهو ما ينعكس على مستوى المعيشة بالسلب(٢٦).

- ومن المتوقع أن يترتب على زيادة نسبة الاستهلاك الحكومى للناتج تخيض مستوى التنمية البشرية (زيادة الفقر) حيث أن زيادة نسبة الاستهلاك الحكومى للناتج سيعمل على تحويل جانب من الموارد القومية من الأنشطة الإنتاجية، والمدرة للربح إلى الأنشطة غير الإنتاجية المدفوعة بعوامل سياسية لتحقيق مصالح، ومكاسب شخصية للجهاز الإدارى، وللعناصر المسيطرة عليه فى نفس الوقت وهو الأمر الذى يقلل من إنتاجية العمل ورأس المال البشرى، كما سيولد ذلك حوافز للبحث عن الريع، حيث ستحاول فئة من الأفراد تدعيم ثروتها من خلال توجيه جهودها لتحويل المنافع الحكومية لها، بدلاً من توجيه جهودها نحو الأنشطة التى من شأنها تحسين **مستوى رأس المال البشرى.**

- أكدت معظم الدراسات على أن تحسين الكفاءة المؤسسية يؤدى إلى تخفيض الفقر، حيث إن وجود قواعد رسمية لحفظ الحقوق، وإتمام التعاقدات سوف يضمن الحصول على عوائد العملية الإنتاجية، وهو ما يحفز على الاستثمار فى التعليم، والتدريب المهنى، والتخصصى وذلك بهدف الاحتفاظ بأفراد تخدم المصالح الإنتاجية. الأمر الذى يرفع من

(26)Bioleau Loko, Montfort Mlachila, Raj Nallari and Kadima Kalongi, "The Impact of External Indebtednss on Poverty in Low Income Country", **IMF Working Paper, WP/03/61**, March 2003, PP: 5-6.

نسبة المقيدين بمراحل التعليم، خاصة التخصصى، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع مستوى رأس المال البشرى. كما أن إتساع نطاق الديمقراطية، والمشاركة العامة، وتدعيم آليات الخضوع للمساءلة سوف يدفع مؤسسات الدولة لتلبية المطالب العامة، الأمر الذى يدفعها لتوفير مزيد من الخدمات العامة (كالصحة، والتعليم، والمياه النظيفة، والصرف الصحى) بكفاءة وكفاية وهو ما يؤدى إلى زيادة العمر المتوقع، وزيادة معدل القيد بالتعليم(٢٧).

- وفيما يتعلق بتأثير المساعدات على الفقر فقد سبق توضيح أهم آليات الانتقال. ومن منطلق فرضية الدراسة فإن الأثر المتوقع هو أن زيادة المساعدات الخارجية تعمل على تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية ومن ثم تخفيض الفقر. وفيما يلى سيتم تقدير النموذج السابق وتفسير النتائج.

٢/٤/٤ نتائج تقدير النموذج:

سيتم الاعتماد على اسلوب تجميع السلاسل الزمنية (*Pooling*) بصورة مقطعية لعينة الدول (٤٧ دولة) خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢ مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الفترة عبارة عن متوسط لقيم المتغيرات كل خمس سنوات للفترات (١٩٧٠-١٩٧٤)، (١٩٧٥-١٩٨٠) (١٩٨٠-١٩٨٤)، (١٩٨٥-١٩٨٩)، أما السنوات من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ فتتاح خلالها قيم سنوية للمتغيرات(٢٨). وبذلك يصبح إجمالى عدد المشاهدات ٧٩٨ (٤٧ × ١٧). وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (*GLS*) فى التقدير وذلك لتصحيح إحتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين قيم الخطأ العشوائى. وفيما يلى نتائج التقدير.

---

(27) See:
- Johan Torstensson, "Property Rights and Economic Growth: An Empirical Study", **KYKLOS**, Vol.47, No.2, 1994, P.233.
- Matthew A. Baum, David A. Lake, "The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital", **American Journal of Political Science**, Vol.47, No.2, April 2003, PP.335-337

(٢٨) يرجع السبب فى هذا التقسيم إلى أنه كما سبق القول فإنه حتى عام ١٩٩٠ لم تكن هناك سلسلة زمنية متواصلة لبعض المؤشرات مثل دليل التنمية البشرية، ومؤشرات كفاءة البيئة المؤسسية المحلية. وكانت البيانات تتاح فقط فى شكل متوسط لكل خمس سنوات. لذا فقد تم توحيد قيم كل المتغيرات محل القياس بنفس الطريقة لتتمشى مع هذه المتوسطات.

توضح المعادلة رقم (٢) نتائج تقدير النموذج السابق:

$$HDI = 29.7 + 0.09IY + 0.15M2 + 0.11Opn + 0.30FDI + 0.21Credit - 0.15GY - 0.19AID_{-1} - 0.03GC \quad (2)$$

(2.2) (6.2) (13) (6.2) (6.9) (2.7) (-8.8) (-2.9)

$R^2 = 0.88$

$F = 893$

وتوضح نتائج تقدير النموذج ما يلي:

- القيمة المبطأة للمساعدات الخارجية تحدث تأثيراً سلبياً على مؤشر التنمية البشرية. حيث أن كل زيادة مقدارها ١٪ فى نسبة المساعدات الرسمية للناتج تعمل على تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,١٩٪، وهذا التأثير معنوى عند درجة ثقة ٩٩٪. وتدل النتيجة السابقة على أن زيادة حجم المساعدات تؤدى إلى زيادة مستوى الفقر وتراجع مستوى الرفاهة فى الدول المتلقية وهو ما يخالف فرضية الدراسة.
- فيما يتعلق بتأثير المحددات الأخرى فقد حققت معظمها النتائج المتوقعة. حيث يترتب على زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بنحو ١٠٪ زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,١٥٪. وكذلك يترتب على زيادة معدل الاستثمار بنحو ١٪ زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,٠٩٪، وتعمل زيادة الاستثمار الأجنبى للناتج بنحو ١٪ على زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بحوالى ٣٪. كذلك يحدث مؤشر الاندماج الخارجى أثراً ايجابياً ومعنوياً على مؤشر التنمية البشرية، حيث قدرت قيمة المعامل بنحو ١٠٪. كما بلغت قيمة معامل التعميق المالى (٠,١٥) وبدرجة ثقة ٩٩٪ وهو ما يدل على أنه كلما زادت درجة التعميق المالى كلما أدى ذلك الى تحسين مستوى التنمية البشرية، وبالمثل دلت النتائج على أنه كلما زادت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو ١٪ زادت قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٢٪. وفيما يتعلق بمؤشر الكفاءة المؤسسية فقد اظهرت النتائج أن هذا المؤشر رغم أنه يحدث تأثيراً معنوياً وموجباً على مؤشر التنمية البشرية إلا أن إدخال متغير المساعدات الخارجية قد افقد مؤشر الكفاءة المؤسسية معنويته فى التأثير على مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يدل على وجود علاقة

خطية قوية بين متغير المساعدات ومتغير الكفاءة المؤسسية للدولة لذا تم التقدير بعد استبعاد الأخير.

- أظهرت نتائج التقدير أن المتغيرات السابقة تفسر نحو ٨٨٪ من التغيرات فى مؤشر التنمية البشرية لدول العينة. ولم يجد متغير الدين المحلى أي تأثير معنوى على مؤشر التنمية البشرية لذا تم استبعاده.

٣/٤/٤ تفسير النتائج.

يمكن ارجاع الأثر السلبى للمساعدات على الفقر إلى عدة أسباب منها: الأثر السلبى للمساعدات على النمو الاقتصادى، أو لأن المساعدات الخارجية تعمل على مزاحمة وتراجع معدل الاستثمار، أو لأن المساعدات تعمل على زيادة النفقات الاستهلاكية الحكومية على حساب النفقات الإنتاجية، أو نظراً لما يقترن بالمساعدات من تخفيض لمستوى البيئة المؤسسية للدولة. وفى هذا السياق سيتم تقدير عدد من المعادلات للأخذ فى الاعتبار القنوات التأثيرية السابقة.

١) التفسير من خلال الأثر على النمو:

اتفقت معظم الدراسات المتعلقة بالنمو على مجموعة من المحددات الأكثر تأثيراً على النمو. وبالتالى يمكن صياغة معادلة للنمو على النحو التالى:

$$GY = F(IY,, M2, Credit, Opn, Inf, Debt, Q, Edu, GC, Aid) \qquad (3)$$

حيث:

Inf معدل التضخم

Edu معدل القيد الإجمالى بمراحل التعليم المختلفة

ومن المتوقع أن يحدث كل من معدل الاستثمار ومؤشر التعميق المالى والائتمان المحلى والمعدل الإجمالى للقيد بالتعليم ومؤشر الاندماج الخارجى ومؤشر الكفاءة المؤسسية أثراً موجباً على معدل النمو، أما معدل التضخم (بسبب ما يحدثه من أثار تشوهية)، والمديونية

الخارجية (بسبب أثارها السلبية على معدل الاستثمار)، والاستهلاك الحكومى كنسبة للناتج (بسبب ما تحدثه من أثار سلبية على الكفاءة وتخصيص الموارد) فمن المتوقع أن تكون اشارتهم بالسلب. وفيما يلى نتائج تقدير معادلة النمو السابقة.

$$GY = 1.5 + 0.18IY + 0.03Edu - 0.02GC + 0.01Q + 0.02Opn + 0.05Aid_{-1} \quad (4)$$

(9.9) (2.7) (-1.8) (3.5) (5.5) (2.7)

$R^2 = 25$

$F = 40$

وتوضح نتائج تقدير النموذج ما يلى:

- معظم المتغيرات المستقلة حققت نتائجها المتوقعة فى التأثير على النمو. أما المتغيرات الخاصة بالدين والتضخم والتعميق المالى والائتمان فقد تم استباعدها بسبب عدم معنويتها فى التأثير على النمو.
- أظهرت النتائج أن زيادة القيمة المبطأة للمساعدات الخارجية كنسبة للناتج بنحو ١٪ تؤدى الى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بحوالى ٠,٠٥٪ وذلك عند مستوى معنوية ١٪. وهو ما يعنى أن زيادة المساعدات الخارجية تنجح فى زيادة معدل النمو، ولكنها تعمل على تخفيض الفقر فى الدول المتلقية. وهو ما يعنى أن معدل النمو - رغم تأثيره الايجابى على مؤشر التنمية البشرية - لا يعتبر من قنوات تأثير المساعدات على الفقر فى الدول المتلقية، ومن ثم لابد من البحث عن قنوات أخرى للتأثير.

٢) التفسير من خلال الأثر على الاستثمار

توجد أشكال عديدة لدالة الاستثمار أغلبها يأخذ متغير سعر الفائدة الحقيقى ومعدل نمو الناتج، ونسبة الائتمان المحلى كمتغير للتحرير المالى، علاوةً على متغيرات أخرى من المتوقع تأثيرها على الاستثمار. وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الاستثمار على النحو التالى:

$$IY = F(GY, Credit, I, Debt, Q, Hdi, Aid) \quad (5)$$

ومن المتوقع أن يحدث معدل النمو تأثيراً ايجابياً على معدل الاستثمار، حيث تمكن زيادة الدخول المتولدة من زيادة النمو - من خلال المضاعف - على زيادة معدل الاستثمار.

كذلك من المتوقع أن يترتب على زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص زيادة معدل الاستثمار حيث يتيح التحرر فى سوق المال من القيود المفروضة عليه وجود منافسة بين مؤسسات القطاع الخاص على الموارد الائتمانية المتاحة وهو ما يؤدى الى تحسين الاستثمار من حيث الكم والكيف. أما ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى على الاقراض فمن المتوقع أن يعمل على خفض معدل الاستثمار من خلال رفع تكلفة الاقتراض. أما زيادة المديونية الخارجية فلانها تعتبر بمثابة ضريبة تدفعها الأجيال الحالية والمستقبلية فإن هذا يدفع المستثمرين على تأجيل الاستثمار أو الاستثمار فى أنشطة سريعة العائد أو تحويل استثماراتهم للخارج وهو ما ينعكس سلباً على معدل الاستثمار، وكذلك تؤدى زيادة المديونية الخارجية وما ينجم عنها من زيادة اعباء خدمة الدين إلى انخفاض الحصيلة المتاحة للدولة من الصرف الاجنبى وهو ما يضعف من قدرة الدولة على استيراد السلع الرأسمالية الأمر الذى يؤدى إلى تعثر وتوقف كثير من المشروعات الاستثمارية. ومن المتوقع أن تؤثر التنمية البشرية ايجابياً على معدل الاستثمار، حيث أن تحسن مستوى التنمية البشرية يضيف للطاقة والمقدرة الاستيعابية لعنصر العمل ويعمل على تغيير أساليب الإنتاج وتبنى نظم أكثر تقدماً وهو ما يؤدى الى زيادة معدلا الاستثمار. وفيما يتعلق بتأثير الكفاءة المؤسسية على معدل الاستثمار فإن التأثير المحتمل يكون موجب، وتفسير ذلك أن وجود إطار مؤسسى معزز لحماية حقوق الملكية والمعاملات الاقتصادية سوف يعمل على خفض نفقة المعاملات، وتقليل درجة عدم التأكد، ومن ثم تسهيل الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ صفقات الاستثمار[٢٩].

وفيما يلى نتائج تقدير معادلة الاستثمار السابقة.

$$IY = 8.1 + 0.039GY + 0.09Credit - 0.33I - 0.07Debt + 0.12Aid_{-1} + 0.19HDI_{-2} \quad (6)$$

(9.3) (8.1) (-6.4) (-6.1) (7.6) (7.3)

$R^2 = 85$

$F = 669$

(29)John W. Dawson, "Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence", **Economic Inquiry**, Vol.XXXVI, October 1998, P.605.

واظهرت النتائج أن زيادة نسبة المساعدات الخارجية للناتج بـ١٪ تؤدى بعد فترة واحدة إلى زيادة معدل الاستثمار المحلى بنحو ٠,١٪، وهذا التأثير معنوى بدرجة ثقة ٩٩٪، حيث بلغت قيمة t الإحصائية نحو ٧,٦. حيث تعمل المساعدات على توفير التمويل اللازم للاستثمار، وتوفير موارد النقد الأجنبى وهو ما يمكن من تمويل الواردات الرأسمالية والوسيطة. كما تعمل المساعدات الأجنبية على زيادة الاستثمار العام من خلال تخفيف القيود على الموارد العامة المتاحة. وفيما يتعلق بالمحددات الأخرى فقد حققت كلها النتائج المتوقعة فى التأثير على معدل الاستثمار. ويوضح التحليل السابق أن معدل الاستثمار (حيث أنه يحدث تأثيراً موجباً على مؤشر التنمية البشرية) لا يعتبر من ضمن قنوات تأثير المساعدات على الفقر فى الدول المتلقية.

التزاحمية.

التفسير من خلال **الأثر على الإنفاق الحكومى:**

فى هذا الصدد يتم قياس أثر المساعدات الخارجية على كل من النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية على حدة لإختبار فرضية أن المساعدات تتسم بالتسرب (Fungibility)، بمعنى أنها تؤدى الى زيادة النفقات الحكومية الجارية على حساب النفقات المنتجة.

$$GCur = 14.9 - .02.6\,pop - 0.0006y - 0.09TdebtS + 0.09tax + 0.04aid_{-1} \qquad (4)$$

(-2.6) (-2.9) (-2.7) (7.7) (3.3)

$R^2 = 78\%$

$F = 540$

$$GCap = 1 + 6 - 4.3\,pop - 9.3y - 1.2TdebtS + 2.7tax + 1.1aid_{-1} \qquad (5)$$

(7.9) (-1.7) (-11) (9.7) (1.1)

$R^2 = 40\%$

$F = 94$

حيث:

GCur الانفاق الحكومى الجارى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

GCap الانفاق الحكومى الرأسمالى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

pop حجم السكان

TdebtS اعباء خدمة الدين الخارجى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

tax الايرادات الضريبية كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

كل البيانات السابقة تم الحصول عليها من: ***World Bank Indicators, W. B. C.D.R, 2003***

اظهرت النتائج أن زيادة المساعدات الخارجية بـ١٠٪ تؤدى إلى زيادة نسبة النفقات الحكومية الجارية بنحو ٠,٤٪، وهذا التأثير معنوى حيث بلغت قيمة *t* نحو(٣,٣). أما تأثير المساعدات على النفقات الحكومية الرأسمالية فهو موجب وغير معنوى. وتدل النتائج السابقة على أمرين، وهما أن الطاقة الاستيعابية للدول المتلقية محدودة، حيث تكون المساعدات أكبر من قدرة الاقتصاد القومى على توجيهها نحو الاستثمارات المربحة وهو ما يؤدى إلى استهلاك جانب من تلك المساعدات، بمعنى تحويلها لتمويل نفقات حكومية غير منتجة كالدعم والنفقات العسكرية على حساب النفقات الاستثمارية، أما الأمر الثانى فهو إتسام استخدام المساعدات بظاهرة التسرب (بمعنى أن يتم سحب جانب من هذه المساعدات من القطاع الموجهة إليه المساعدة كقطاع الصناعة أو الطاقة أو الصحة إلى قطاعات أخرى غير منتجة) وهو ما يدل على عدم كفاءة استخدام المساعدات فى الدول المتلقية، وهو ما ينعكس بدورة سلباً على معدل النمو ومستوى التنمية البشرية. ويؤثر حجم السكان سلباً على الانفاق الجارى والرأسمالى، حيث مع ارتفاع حجم السكان تنخفض نفقات توفير السلع الحكومية العامة (بسبب وجود نفقات ثابتة) الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض حصة الانفاق الحكومى من الناتج[٣٠]. كما يترتب على ارتفاع الدخول فى تلك الدول انخفاض الطلب على السلع والخدمات العامة الجارية والرأسمالية لصالح الطلب على السلع المنتجة بواسطة القطاع الخاص[٣١]. أما أعباء الدين فهي تؤثر سلباً، حيث كلما ارتفعت اعباء خدمة الدين (الاقساط والفوائد) كلما ضعفت قدرة الدولة على السداد وهو ما يضطرها إلى خفض نفقاتها الجارية والرأسمالية. ومما لا شك فيه أنه كلما ارتفعت نسبة

(30)Bun Song lee & Shuanglin lin, "Government Size, Demographic Changes, and Economic Growth", **International Economic Journal,** Vol.8, No.1, 1994, P.103

(31)Krishna Gupta, "An Inquiry into Determinants of Government Size in Developing Countries and Related Issues of Socioeconomic Development", **State University of New York,** 2000, P.3.

الايرادات الضريبية للناتج كلما زادت قدرة الدولة على التمويل، وهو ما يدفعها إلى التوسع فى نفقاتها الحكومية الجارية والرسمالية.

٣) الأثر على الكفاءة المؤسسية:

لقد استرعت الكفاءة المؤسسية الانتباه فى السنوات الأخيرة، حيث ذكرت المنظمات والهيئات الدولية أن السبب الأساسى لاتساع فجوة الفقر على مستوى العالم هو اختلاف الدول فى مستوى بيئاتها المؤسسية. لذا سوف يتم بحث هذا المتغير باهتمام خاص كأحد قنوات الانتقال. وفى هذا الصدد تم اجراء عديد من المعادلات:

$$HDI=0.27+.0.003AQ_{.1}+0.0006opn+0.001iy+0.0004y+0.003fdi+0.002m2+0.0006debt+0.001q$$

(39) (8.7) (8.3) (4.5) (22) (6.3) (11) (3.6) (3.1)

$R^2 = 93\%$ (6)

$F = 1291$

حيث AQ هو عبارة عن متغير للتفاعل بين قيم المساعدات الخارجية كنسبة للناتج وقيم متغيرات الكفاءة المؤسسية. وأظهرت النتائج أن معامل تأثير هذا المتغير يقدر بنحو (٠,٠٠٣)، وهذا التأثير معنوى عند درجة ثقة ٩٩٪. وهو ما يعنى أن المساعدات الخارجية تنجح فى تخفيض الفقر بشرط وجود بيئة مؤسسية جيدة. حيث عندما تقدر قيمة مؤشر الكفاءة بـ١٠ درجات يترتب على زيادة نسبة المساعدات للناتج بـ١٠٪ زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية (تخفيض الفقر) بنحو ٠,٣٪، بينما تؤدى إلى تحسين قيمة هذا المؤشر بنحو ٠,٠٣٪ فقط عندما تكون قيمة مؤشر الكفاءة المؤسسية درجة واحدة.

$$HDI=0.63+0.0008urb+0.0002opn+0.0008iy+0.0003y+0.0006fdi+0.0005_{m}2-0.36age+0.0006Ahq-0.0014Alq$$

(32) (5.4) (2.4) (2.4) (10.6) (1.7) (3.5) (-17.8) (2.2) (-7.1)

$R^2 = 93.6\%$ (7)

$F = 1049$

حيث:

urb تشير إلى نسبة التحضر

age معدل الإعالة

المتغيرات (Alq, Ahq) تشير الى التفاعل بين قيم متغير نسبة المساعدات للناتج وقيم المتغير الصورى للبيئة المؤسسية مرتفعة الكفاءة (hq)، والبيئة المؤسسية منخفضة الكفاءة (lq) لدول العينة على التوالى. حيث يأخذ المتغير الصورى للكفاءة المرتفعة hq القيمة واحد فى حالة ما إذا كانت قيمة مؤشر الكفاءة ≤ ٥ درجات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. أما المتغير الصورى للكفاءة المنخفضة فيأخذ القيمة واحد فى حالة إذا كان مؤشر الكفاءة ≻٤,٩ درجة، وصفر بخلاف ذلك.

واظهرت النتائج أن تأثير المساعدات فى الدول وخلال فترات الكفاءة المؤسسية المرتفعة يكون موجباً ومعنوياً، حيث قدرت قيمة المعامل بنحو (٠,٠٠٠٦)، بينما تأثير المساعدات على مؤشر التنمية البشرية فى الدول وخلال فترات الكفاءة المؤسسية المنخفضة يكون سالباً ومعنوياً (- ٠,٠٠١٤). وقد تم التأكد من النتائج السابقة بتقسيم دول العينة (٤٧ دولة) إلى مجوعتين، وهما: المجموعة الأولى: دول مرتفعة الكفاءة، وهى التى تحصل على مؤشر للكفاءة يفوق ٥ درجات فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)، وعددها ١٤ دولة، والمجموعة الثانية: دول منخفضة الكفاءة المؤسسية، وهى تلك التى تحقق مستوى للكفاءة يقل عن ٤,٩ درجة فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)، وعددها ٣٣ دولة.

واظهرت النتائج ما يلى:

$$HQC = 1.47 + .0.02aid + 0.004opn + 0.014iy - 0.008pop + 0.016debt + 2.2HDI \quad (8)$$

(10.7) (4.4) (2.1) (3.5) (-7.3) (4.2) (2.2)

$R^2 = 76\%$

$F = 297$

$$HQChdi = 0.35 + .0.004aid + 0.004q + 0.001iy + 0.001y + 0.002cred + 0.0005m2 \quad (9)$$

(39) (10) (2.1) (4.7) (12.7) (7.2) (1.9)

$R^2 = 54\%$

$F = 1206$

$$LQC = 2.27 - 0.0007aid + 0.004opn + 0.01cred - 0.0006pop + 0.036debt + 0.014m2$$
(10) (16.3) (-1.7) (2.9) (3.1) (-6.5) (6.7)
(3.4) $R^2 = 88\%$ $F = 248$

$$LQChdi = 0.98 - 0.0015aid - 0.004GY + 0.002cred + 0.0008opn - 0.68age + 0.02urb - 0.0009debt \quad (11)$$
(25) (-2.1) (-2.8) (2.2) (4.7) (17) (3.9)
(-1.8) $R^2 = 80\%$

$F = 138$

حيث:

HQC قيم مؤشر الكفاءة للدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة.

LQC قيم مؤشر الكفاءة للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

$HQChdi$ مؤشر التنمية البشرية للدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة.

$LQChdi$ مؤشر التنمية البشرية للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

وتدل النتائج السابقة على ما يلى:

- يترتب على زيادة المساعدات بـ١٠٪ تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية (تخفيض الفقر) بنحو ٠,٠٤٪ فى الدول مرتفعة الكفاءة وهذا ما توضحه المعادلة رقم (٩).
- يترتب على زيادة نسبة المساعدات للناتج بـ١٠٪ تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية (زيادة الفقر) فى الدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة بنحو (٠,٠١٥٪) وهذا ما توضحه المعادلة رقم (١١).
- ينجم عن زيادة تدفق المساعدات تدهور وتراجع مستوى الكفاءة المؤسسية للدول ذات الكفاءة المنخفضة بنحو (٠,٠٠٧٪) لكل زيادة قيمتها ١٠٪ لنسبة المساعدات للناتج، وعلى العكس من ذلك كل زيادة بـ١٠٪ فى نسبة المساعدات للناتج تعمل على تحسين كفاءة البيئة المؤسسية للدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة بنحو ٠,٢٪ وهذا ما توضحه المعادلتان (٨)، و(١٠).

ومضمون النتيجة السابقة أن الدول الفقيرة والأسواء فى كفاءتها المؤسسية تجنى آثاراً سلبية صافية من تدفق المساعدات الخارجية لها حيث إن الدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة تفتقر إلى حوافز الاستخدام الكفء للمساعدات الخارجية، وهو ما يجعل تخصيص واستخدام تلك المساعدات موجهاً نحو اشباع الحاجات السياسية وإرضاء تفضيلات النخب والقوى السياسية بدلاً من أن تكون مركزة تجاه اشباع المطالب العامة والتى تفتقر التأثير فى صنع القرار السياسى، وهو ما يؤدى إلى تراجع مستوى التنمية البشرية. بينما الدول الفقيرة ولكنها تتمتع بمستوى مرتفع لكفاءتها المؤسسية هى الاقدر على الاستخدام والتخصيص الأمثل للمساعدات الخارجية على نحو يصل منافعة للفقراء. علاوةً على ما سبق قد تتسبب المساعدات الخارجية فى إحداث مزيد من التدهور والتراجع لمستوى البيئة المؤسسية للدول ذات المستوى الأقل للكفاءة المؤسسية، حيث إن زيادة الاعتماد على المساعدات الأجنبية فى ظل عدم إمكانية إخضاع السلطات العامة للمحاسبة والمساءلة يؤدى إلى عدم إخضاع تلك المساعدات للمراجعة والمراقبة وهو ما يعنى انحراف هذه الموارد العامة تجاه أنشطة هامشية لا يمكن مراقبتها، حيث قد تستخدم لإشباع بعض الأغراض الخاصة كدعم مشروعات عامة غير منتجة أو تشغيل مجموعات معينة من جماعات المصالح والضغط لتحقيق أغراض خاصة بدلاً من توجيهها للبرامج التى تشبع المنافع والاحتياجات العامة فى الدول المتلقية، كما أن التوسع فى منح المساعدات الأجنبية قد يحفز العمال على إعادة تخصيص وقتهم من إكتساب المعارف التى تصقل مهاراتهم الوظيفية إلى اكتساب المعارف والأساليب التى تنمى مهاراتهم فى إكتساب رضا القيادات وأصحاب السلطة للحصول على حصة من هذه المساعدات. أما الدول ذات الكفاءة المؤسسية المرتفعة والتى تتمتع بوجود آليات للمحاسبة والمساءلة والأكثر إستجابة لتفضيلات ومطالب العامة والتى تمتلك أطر مؤسسية مدعمة للحقوق والملكيات والمنافسة الحرة فإنها تملك حوافز الاستخدام الجيد للمساعدات وهو ما يجعلها تخصص جانب من تلك المساعدات لتحسين آليات التدريب والتعليم وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

والخدمات العامة كما تخصص جانب من تلك المساعدات لتحسين أطرها المؤسسية خوفاً من التعرض للمساءلة والمحاسبة(٣٢).

٤/٤ خيارات السياسة *Policy Implication* (نحو تفعيل دور المساعدات الخارجية فى تخفيض الفقر).

تأسيساً على ما سبق أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن المساعدات الأجنبية تعمل على تخفيض الفقر فى الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وتؤدى إلى نتائج سلبية فى الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة. وطالما أن الهدف الأساسى المتفق عليه عالمياً للمساعدات هو تخفيض أعداد الفقراء فإن الأمر يقتضى التوسع فى تقديم المساعدات للدول الفقيرة. وبناءً على ما سبق يصبح السؤال الذى يفرض نفسه هو كيف يمكن تحسين وتفعيل أثر المساعدات تجاه تخفيض الفقر فى الدول المتلقية؟. وفى هذا السياق لابد من وضع استراتيجية تستهدف تحسين كفاءة تخصيص واستخدام المساعدات الخارجية فى الدول المتلقية. وتأسيساً على ذلك سوف ترتكز تلك الاستراتيجية على محورين، وهما:

المحور الأول: تحديد النمط الأمثل لتخصيص المساعدات الاجنبية.

المحور الثانى: آليات الاستخدام الأمثل للمساعدات.

١/٤/٤ النمط الأمثل لتخصيص المساعدات الأجنبية

إن تحديد النمط الأمثل لتخصيص المساعدات الأجنبية يتطلب التعرف على النمط الحالى لتخصيص المساعدات الأجنبية. وفى هذا الصدد تم تقدير معادلة يكون فيها المتغير التابع هو نسبة المساعدات الرسمية للتنمية للدول المتلقية. أما المتغيرات المستقلة فتتمثل فى مجموعة من المحددات التى تعكس بدورها المصالح الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية للجهات المانحة. وفى هذا الصدد تتمثل تلك المحددات فيما يلى(٣٣):

---

(32)See:
- Deborah Brautigam, Op.Cit, PP: 23-25.
- Stefani Teggemann, "Corruption & Development Assistance", **Public Sector Reform Site , World Bank,** 2002, P.2
- Stephen Knack, "Aid Dependence and the Quality of Governance: A Cross-Country Empirical Analysis", **World Bank Working Paper, No. 2396,** July 2000, P.2.

(33) See:
- Craig Burnside and David Dollar, "Aid, Policies, and Growth", Op.Cit, PP: 26-30.=>

- نسبة الانفاق العسكرى للناتج المحلى الاجمالى: ويعكس هذا المؤشر الأهمية الاستراتيجية للدول المتلقية. حيث من المتوقع أن زيادة النفقات العسكرية تجعل الدول أكثر أهمية لأن تصبح حليفاً للجهة المانحة، ومن ثم تجعلها تحصل على نسبة أكبر من المساعدات. سيرمز لهذا المتغير بـ(*mex*).
- واردات الأسلحة كنسبة لاجمالى الواردات فى الدول المتلقية: ويعكس هذا المؤشر الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للدول المتلقية المستوردة للسلاح. سيرمز لهذا المتغير بـ(*arm*).
- وقد تم الحصول على بيانات المتغيرين السابقين من كل من:

-World Bank Indicators, W. B. C.D.R, 2003

-Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Year Book of World Armaments and Disarmaments, Oxford University Press, Various Issues.

- متغيرات صورية: تعبر عن المصالح السياسية والدبلوماسية للجهات المانحة ومنها:
  - متغير صورى لدول إفريقيا جنوب الصحراء والتى تحصل على القدر الأكبر من المساعدات الاوربية. سيرمز لهذا المتغير بـ(*sub*).
  - متغير صورى للدول التى كانت مستعمرات فرنسية والتى تتلقى معاملة خاصة من فرنسا سيرمز لهذا المتغير بـ(*France*)..
- مؤشر الحرية الاقتصادية: ليعبر عن تفضيل الجهات المانحة توجيه مساعداتها للدول التى تنتهج برامج الاصلاح الاقتصادى والأكثر توجهاً نحو آليات السوق الحر. ومصدر الحصول على المؤشر من:

- Economic Freedom Index, Economic Freedom Of The World, Annual Report. (2000-2003)

-Freedom Index, Heritage foundation

- مؤشر التنمية البشرية، ومعدل وفيات الاطفال الرضع، نصيب الفرد من الدخل، وحجم السكان لتعكس الاعتبارات الإنسانية لتخصيص المساعدات.

— Anne Boschini, & Anders Olofsgard, "Foreign Aid: an Instrment for Fighting Poverty or Communism, **Department of Economics, Stockholm University**, April, 2002, PP: 15-20.

وقد تم تقرير المعادلة لدول العينة (٤٧ دولة) باستخدام اسلوب تجميع السلاسل الزمنية بصورة مقطعية، وتم التوصل للنتائج التالية:

$$Aid = 4.9 - 0.001y - 0.9HdI + 0.007mex + 1.43arm + 1.49sub + 1.42franc + 0.006q \quad (12)$$

(15) (-2.9) (-15) (2.6) (6.5) (9.7) (7.9)
(1.9) $R^2 = 95\%$ $F = 1586$

وتدل النتائج السابقة على أن المصالح الاستراتيجية والسياسية تلعب الدور الأكبر فى تخصيص المساعدات للدول المتلقية. حيث يترتب على زيادة نسبة واردات الأسلحة لاجمالى الواردات بـ١٠٪ زيادة نسبة المساعدات العسكرية للدول المتلقية بنحو ١,٤٪، كذلك يترتب على زيادة نسبة الانفاق العسكرى للناتج بـ١٠٪ زيادة نسبة المساعدات للناتج بنحو ٠,٠٧٪ للجهات المتلقية. اذا كانت الدول منتمية لدول افريقيا جنوب الصحراء، أو كانت مستعمرة فرنسية فانها تحصل على قدر كبير من المساعدات الأجنبية. أما الدول الأفقر والتى لديها مستوى أقل للتنمية البشرية ومستوى أقل للدخل فتحصل على نسبة أكبر من المساعدات الخارجية، حيث بلغت قيم المعاملات الخاصة بتلك المتغيرات (-٠,٠٠١)، (-٠,٩).. وقد تم ادخال مؤشر الكفاءة المؤسسية فى المعادلة السابقة للتعرف على ما اذا كان النمط الحالى لتخصيص المساعدات يأخذ فى اعتباره البيئة المؤسسية للدول المتلقية أم لا؟ وفى هذا الصدد دلت نتائج التقدير على أن مؤشر الكفاءة المؤسسية لم يحدث أي تأثير معنوى على المساعدات. أما معلمل تأثير كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل وفيات الرضع فقد فقدت معنويتهما مع إدخال مؤشر الكفاءة، وذلك رغم تأثيرهما المعنوى قبل إدخال مؤشر الكفاءة، وهو ما يدل على أن الدول الأكثر توجهاً نحو اقتصاد السوق الحر والتى تنتهج برامج للاصلاح الاقتصادى، والدول التى لديها معدلات أعلى لوفيات الأطفال تحصل على نسبة أكبر من المساعدات الخارجية (ربما يفسر ذلك بوجود علاقة إرتباطية كبيرة بين هذين المتغيرين ومؤشر الكفاءة المؤسسية).

وتدل النتائج السابقة على أن النمط الحالى لتخصيص المساعدات يكون محكوماً بالعوامل الاستراتيجية والسياسية والعوامل الإنسانية ولا يأخذ فى اعتباره مدى وجود بيئة

محلية مؤيدة للاصلاح المؤسسى فى الدول المتلقية كشرط مسبق لتوزيع المساعدات، وهو ما يقلل من فاعلية تلك المساعدات فى تخفيض الفقر.

بناءً عليه فإن النمط الأمثل لتخصيص المساعدات يجب أن يقوم على مبداين:

الاول: المساعدات يجب أن تخصص وتوجه لتخفيض الفقر

الثانى: أن يكون وجود بيئة مؤسسية ومحلية جيدة هى شرط مسبق لتخصيص المساعدات.

ومن أجل تحقيق هذين المبداين فلابد من اقتراح عدد من الآليات والأدوات التى من شأنها تفعيل دور المساعدات الخارجية، وتحقيق التخصيص الأمثل لها.

٢/٤/٤ آليات تفعيل دور المساعدات فى تخفيض الفقر:

توجد مجموعة من العوامل التى تحد من كفاءة المساعدات فى تخفيض الفقر، منها عوامل تتعلق بنمط تخصيص المساعدات، وعوامل تتعلق باستخدام تلك المساعدات فى الجهات المتلقية. وبناءً عليه يمكن اقتراح مجموعة من الاساليب والآليات لتحسين كفاءة تخصيص واستخدام تلك المساعدات(٣٤):

أولاً: يجب أن يتم توجيه معظم المساعدات للدول الفقيرة ذات الاطار المؤسسى الاكفأ. وفى حالة توجيه المساعدات للدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة فأنه يجب توجية تلك المساعدات إما لتحسين معايير وآليات المحاسبة والشفافية (كبرامج لتحسين

---

(34) See:
- Danielle Goldfarb, "Who Gets CIDA Grants? Recipints Corruption and the Effectiveness of Development Aid": **Institute C.D Howe, Canada,** November, 2001, Pp; 9-10.
- **Department for International Development (DFID), Policy Paper**, the Macroeconomic Effects of Aid, December, 2002, P.8.
- Julie Aubut, "The Good Governence Agenda: who Wins and who Loses?: Some Empirical Evidence for 2001" **Development Destin Studies Institute, Working Paper Series**, No. 04-48, 2004, PP: 29-33.
- Steven Radelet, "Aid Effectiveness and the Millennium Development Goals", **Centre for Global Development, Working Paper NO. 44, April, 2004.**
- **Human Development Report**, 2003, PP: 150-152

- عادل المهدى، « قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية»، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٣-٢١٣.

كفاءة الخدمات العامة، تحسين نظم المراجعة والمحاسبة، تدريب موظفى الخدمات المدنية، اصلاح البرلمان، تحسين نظم الانتخاب والاحزاب .... الخ)، أو توجيه المساعدات إلى المنظمات غير الحكومية والتى تتسم بارتفاع كفاءتها المؤسسية (كالجامعات)، والجمعيات الأهلية.

ثانياً: يجب أن توجه المساعدات وفقاً لاولويات وسياسات شاركت الدول المتلقية (حكومات، أفراد، تنظيمات المجتمع المدنى) فى صياغتها وذلك فى الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وبالعكس من ذلك فإنه فى الدول ذات الاطار المؤسسى غير الكفء فإن الجهات المانحة هى التى يجب أن تظل تلعب الدور الأكبر فى وضع الاولويات ولسياسات.

ثالثاً: يجب على الجهات المانحة أن توجه النسبة الأكبر من مساعداتها للدول الفقيرة ذات السياسات الجيدة فى شكل برامج أو لدعم الموازنة الحكومية، بينما تكون معظم هذه المساعدات فى شكل تمويل مشروعات قصيرة المدى للدول ذات البيئة المؤسسية السئية. حيث تتيح المساعدات التى تتخذ صورة دعم برامج أو دعم موازنة للجهات المتلقية المرونة والاستقلالية فى استخدام تلك الموارد وفقاً للاستراتيجية التنموية للدولة، كما أن هذا النوع من المساعدات يحتاج إلى نظم ومؤسسات مالية جيدة (من حيث الاطار التنظيمى، والطاقة الاشرافية، ومعايير المحاسبة والتدقيق المالى) وهو ما تفتقر إليه الدول ذات البيئة المؤسسية ضعيفة الاداء، لذا فيناسب هذه الدول المساعدات التى تسعى لتمويل مشروعات محددة بواسطة الجهات المانحة حتى يكون للجهة المتلقية صلاحية أقل فى إدارة تلك المشروعات.

رابعاً: يجب على الجهات المانحة أن تسعى إلى دعم نطاق وقاعدة واسعة من الأنشطة فى الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، بينما تسعى إلى تضييق نطاق الفرص والمجالات المستهدفة فى الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة، وأن ينصرف تركيزها على تمويل الاحتياجات الإنسانية (كالخدمات الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية التى من شأنها تخفيض درجة الحرمان فى تلك الدول).

خامساً: يجب حشد معظم المساعدات من خلال الجهات الرسمية إلى الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وعلى العكس من ذلك يجب حشد معظم هذه المساعدات عن طريق

منظمات غير رسمية فى الدول ذات البيئة المؤسسية السئية وذلك بسبب ضعف الطاقة التنفيذية للقطاع الحكومى فى تلك الدول وعدم وجود معايير للمحاسبة المراجعة وهو ما يؤدى إلى زعزعة الثقة بشأن استخدام تلك المساعدات على نحو يعمل على تخفيض الفقر. كذلك هذه المساعدات تؤدى إلى إحداث مزيد من التدهور والتراجع لكفاءة القطاع العام والاطر المؤسسية للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة، وهو ما يقلل من كفاءة استخدام تلك المساعدات. لذا فإن تنظيمات المجتمع المدنى تكون أفضل وأكثر كفاءة فى استيعاب واستخدام تلك المساعدات من خلال توسيع نطاق وطرق توصيل الخدمات للفقراء بصورة أكفاء وأقل تكلفة، ومن خلال ما تؤدى إليه من منافسة بين الجهات الحكومية ومن ثم دفعها إلى تحسين كفاءة وكفاية توفير وتوصيل الخدمات للفقراء.

سادساً: اللامركزية فى الحصول على المساعدات: بمعنى التركيز على منح المساعدات للحكومات المحلية أو الاقليمية للدول الفقيرة، خاصة ذات الاطار المؤسسى الضعيف. حيث تكون تلك الحكومات أكثر ادراكاً فى التعرف على المطالب والاولويات المحلية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على صياغة برامج تكون متوافقة مع الاهداف والاولويات التنموية للالفية الجديدة، كما قد يترتب على ذلك زيادة المنافسة بين وحدات القطاع العام وبين المحليات والأقاليم وهو يمثل حافزاً على تحسين نظم ومعايير المحاسبة والشفافية، ومن ثم تحسين كفاءة الإطار المؤسسى للدول، ولكن نظراً لضعف الحكومات المحلية والاقليمية فى الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة فإنه يجب أن تتضمن تلك المساعدات برامج فنية تستهدف دعم الطاقة الادارية والاشرافية للاقليات والمحليات.

سابعاً: التركيز على المساعدات التى تتضمن التزامات طويلة المدى للدول الفقيرة ذات الكفاءة المؤسسية المرتفعة. حيث تسعى بدوها إلى تحسين أدائها لتخفيف التزاماتها المستقبلية، بينما يجب أن تكون معظم المساعدات الموجهة للدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة ذات التزامات قصيرة المدى.

ثامناً: التقليل من المعونات المشروطة - والتى تمثل ما يزيد عن ٥٠٪ من المساعدات الرسمية المالية للدول المتلقية - وسوف يساعد التوسع فى منح المساعدات غير المشروطة

لغير صالح المساعدات المشروطة على تقليل درجة السيطرة البيروقراطية، ومن ثم توسيع الخيارات، وإمكانية وجود مشاركة عامة ومساءلة وهو ما يقلل بدوره من الفساد الادارى، والتركيز على المنح بدلاً من القروض خاصةً للدول المثقلة بالديون. وفى حالة المساعدات المشروطة يجب أن تكون متسقة مع الطاقة الاستيعابية للدول المتلقية ومع قدرتها على إدارة المساعدات بما يتفق مع خططها واولوياتها وسياستها.

تاسعاً: يجب على الجهات المانحة أن تركز على منح نمط أكثر مرونة واستقراراً وقابلية للتنبؤ فيما يتعلق بحجم وتوقيت تدفق المعونة وهو ما يسمح للجهات المتلقية بأن تنشىء نظم مناسبة لبرامج الإنفاق العام وسياسات نقدية ومالية قادرة على مواجهة الآثار السلبية للمساعدات.

عاشراً: وضع سياسة لإدارة القروض الخارجية بحيث تتضمن تحسين نظم التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، والتحديد الدقيق لموقف الديون الخارجية المتراكمة وذلك بالاستعانة بعناصر بشرية متخصصة فى مجالات الإحصاء والمحاسبة والاقتصاد والحاسب الآلى، وتحديد الحجم الأمثل للمساعدات والقروض الخارجية، بمعنى ذلك الحجم الذى يمكن استيعابة بكفاءة وبدون أن يترتب عليه مشاكل فى السداد، ويتطلب ذلك تحديد الاحتياجات المالية المطلوبة من هذه القروض خلال فترة مقبلة ومقارنتها بحجم الموارد المحلية التى يمكن تدبيرها خلال تلك الفترة، ووضع معيار للاستخدام الكفء لتلك القروض ويبنى هذا المعيار على أساس أن تكون الإنتاجية الحدية للقروض الخارجية أكبر من النفقة الحدية لاستخدامها.

٥/٤ الخلاصة والاستنتاجات :

١. استهدف البحث اختبار أثر المساعدات الخارجية فى تخفيض الفقر فى الدول المتلقية. وتعود أهمية البحث إلى أن المساعدات الخارجية أصبحت أحد أهم المسائل المطروحة على الساحة العالمية لتحقيق الاهداف التنموية للالفية الجديدة والتى تتمحور حول تخفيض الفقر، وبالرغم من ذلك لم تكن النتائج مشجعة. حيث اصبحت عديد من الدول المتلقية افقر مما كانت عليه قبل الحصول على هذه المساعدات. ومن جهة أخرى

فقد القت الدراسات المختصة بهذا الشأن بظلال الشك تجاه العلاقة بين المساعدات والفقر. بمعنى هل هى علاقة سلبية أم ايجابية، وفى هذا الصدد استهدف البحث قياس أثر المساعدات الخارجية على الفقر محكوماً بفرضية أن المساعدات تنجح فى تخفيض الفقر فى الدول المتلقية. وفى هذا السياق فقد تعرض البحث لتوصيف متغيرات الدراسة (الفقر والمساعدات) بصورة نظرية بما يغطى معظم مكونات وخصائص وابعاد هذين المتغيرين، ثم تم التطرق إلى عرض عديد من الدراسات السابقة لجني مجموعة من الآثار المتوقعة للمساعدات الخارجية على الفقر. ولاختبار فرضية الدراسة تم اختيار (٤٧ دولة) استناداً إلى مجموعة من المعايير التى تتمشى بدورها مع فرضية الدراسة، وقد تم استخدام مؤشر التنمية البشرية كمتغير للفقر، ومؤشر المساعدات الرسمية للتنمية. وقد تم إجراء عديد من الاختبارات والمعادلات والتى جاءت نتائجها على النحو التالى:

٢. خالفت معظم النتائج فرضية الدراسة. حيث أظهرت النتائج أن المساعدات تؤدى إلى زيادة الفقر فى الدول المتلقية. وتؤدى المساعدات الخارجية إلى زيادة الفقر من خلال ما تعمل عليه تلك المساعدات من تراجع معدل الاستثمار المحلى، وزيادة حجم النفقات الاستهلاكية الجارية على حساب النفقات الرأسمالية، علاوة على ما تحدثه تلك المساعدات من آثار سلبية على معدل النمو فى الاقتصاد.

٣. أظهرت نتائج التقديرات أن المساعدات الخارجية تنجح فى تخفيض الفقر فقط فى الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وتؤدى إلى زيادة الفقر فى الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

٤. تعمل المساعدات الخارجية على تحسين البيئة المؤسسية للدول ذات الاطار المؤسسى الجيد، وبالعكس تؤدى إلى مزيد من الاضعاف والتدهور للاطار المؤسسى للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

٥. يمكن تفسير عدم فاعلية المساعدات الخارجية فى تخفيض الفقر إلى عدم كفاءة النمط الحالى لتخصيص المساعدات الخارجية والذى يعطى أهمية أكبر للمصالح الاستراتيجية فى منح المساعدات، ولا يأخذ فى اعتباره مستوى البيئة المؤسسية للجهات المتلقية كشرط مسبق لمنح المساعدات.

بناءً على ما سبق يجب وضع استراتيجية من شأنها تحسين كفاءة تخصيص واستخدام المساعدات الخارجية بحيث تقلل من الاعتبارات الاستراتيجية فى منح المساعدات وتزيد من أهمية البيئة المؤسسية وتجعل الجهات المانحة دعمها مشروطاً بتطبيق أنظمة فعالة للمساءلة والمشاركة العامة وسيادة القانون وتنفيذ التعاقدات وحماية الملكية ومحاربة الفساد وإرساء حكم ديمقراطى يكون أكثر إستجاباً للفقراء وهو ما يمنع من حدوث هدر فى استخدام المساعدات الخارجية ويسمح بوصول نتاج تلك المساعدات للفقراء.

الدراسة	الهدف	المنهجية	مؤشر التطوير المالى	النتيجة
Ghazi Boulila, and Mohamed Trabelsi, 2003	إختبار العلاقة السببية لعينة من دول الشرق الأوسط وافريقيا خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٢)	إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وإختبار جرانجر للسببية.	الائتمان المصرفى/ الناتج المحلى الاجمالى، و – M2 M1 / الناتج المحلى الاجمالى	تدعيم فرضية الطلب فى الأجل القصير والطويل، بينما تتحقق فرضية العرض لبعض الدول، وفى الأجل القصير فقط[١٤]..
Fatima-Zohra Alaoui Moustain, 2004.	إختبار العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو في المغرب خلال الفترة (١٩٧٠ -٢٠٠٠)	إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وإختبار جرانجر للسببية.	السيولة الإجمالية، والإئتمان المحلى المصرفى الاجمالى كنسب للناتج.	تحقق فرضية العرض فى الأجل القصير عند استخدام السيولة الإجمالية، والإئتمان المحلي المصرفي الاجمالى كمؤشرات للتطوير المالى، بينما تتحقق فرضية العرض عند استخدام نسبة الائتمان المحلى الممنوح بواسطة كل المؤسسات المالية كمؤشر للتطوير المالى[١٥]..
Hong Leng Chuah and Van-Can Thai, 2004.	إختبار العلاقة السببية لدول الخليج العربي خلال الفترة (١٩٧٣ - ٢٠٠٢)	إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	الائتمان المصرفى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى، و – M2 M1 كنسبة للناتج المحلى الاجمالى	العلاقة مزدوجة الاتجاه بين التطوير المالى والنمو فى الأجل الطويل فقط[١٦]..
Suleiman Abu-Bader, and Aamer S. Abu-Qarn, 2005.	إختبار العلاقة السببية لمصر (١٩٦٠ -٢٠٠١)	اختبار جرانجر للسببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	السيولة المحلية، والإئتمان المحلى للقطاع الخاص، (M2- M1)/ الناتج المحلي الإجمالى، والإئتمان المحلى للقطاع الخاص/ إجمالى الائتمان المحلى	التطوير المالى يسبب النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل، وليس العكس[١٧]..